S/2020/1049

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
30 October 2020
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن**

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب أفريقيا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو عن الحالة في الشرق الأوسط (سورية) المعقودة يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا الجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**
رئيس مجلس الأمن

031220 301020 20-14375 (A)

الرجاء إعادة التدوير

## المرفق الأول

### بيان المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن

اليوم، أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن من بيروت.

وإذ نحتفل هذا الشهر بمرور عشرين عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000)، اسمحوا لي أن أذكر بالدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به المرأة السورية، والذي تقوم به بالفعل، في العملية السياسية التي صدر بها تكليف بموجب القرار 2254 (2015) كعضوات في اللجنة الدستورية، ومستشارات لي ولمكتبي، وكعضوات في الهيئات الفنية وعضوات في المجتمع المدني الأوسع نطاقا.

قالت لي ناشطات حقوقيات سوريات إن بذل المزيد من الجهود من أجل المشاركة الكاملة والمباشرة والهادفة للمرأة السورية أمر أساسي، وذكّرنني بأن العملية ونتائجها يجب أن تخدم مصالح وأولويات وتطلعات المرأة السورية مع تنوع احتياجاتها وخبراتها.

لقد سمعت من المجلس الاستشاري للمرأة وغيره من القيادات النسائية أن المطلوب أساسا هو عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع تنهي النزاع والمعاناة العميقة التي يعيشها الشعب السوري، وتجلب السلام المستدام بمشاركة هادفة من النساء السوريات، وتكون سلامة المرأة واحتياجاتها الأساسية وكرامتها وحقوقها وتمتعها بالمساواة في صميمها. وسأواصل بذل كل ما بوسعي للمساعدة في تيسير ذلك.

لقد قلت منذ بداية ولايتي، منذ ما يقرب من عامين، إنه لا يمكن حل النزاع فقط عن طريق إجراء إصلاح دستوري أو وضع دستور جديد. لكن إحراز تقدم في اللجنة الدستورية يمكن أن يكون فاتحة لعملية أعمق وأوسع نطاقا، إذا حدث أمران: أولا، إذا عملت اللجنة باستمرار وبشكل موثوق وفقا لولايتها؛ وثانيا، إذا كان هذا العمل مصحوبا بخطوات أخرى من الأطراف السورية والأطراف الدولية لبناء الثقة، خطوة خطوة، والقيام تدريجيا بتطوير عملية سياسية أوسع نطاقا لتنفيذ القرار 2254 (2015).

ومن المهم بصفة خاصة أن تمضي اللجنة الدستورية قدما وفقا للاتفاق الذي أنشأها، والذي أذكر بأن الأمين العام عممه على مجلس الأمن بوصفه الوثيقة S/2019/775، والذي يوجه عمل اللجنة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يشرع الرئيسان المشاركان بتوافق الآراء في وضع جداول الأعمال وخطط العمل بطريقة تمكن من النظر في جميع المسائل، بدون جعل النظر في المسائل مرهونا بالاتفاق على مسائل أخرى ومن دون شروط مسبقة. وينبغي للجنة أن تعمل بشكل سريع ومتواصل لتحقيق نتائج وتقدم مستمر بدون تدخل أجنبي، بما في ذلك فرض أطر زمنية من الخارج، وأن تركز حصرا على ولايتها المتمثلة في إعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة الشعبية عليه.

وكما يعلم أعضاء المجلس، لم نتمكن من عقد دورة رابعة للهيئة المصغرة في تشرين الأول/أكتوبر كما كنا نأمل، ولم يكن هناك جدول أعمال متفق عليه لها. واتخذ الرئيس المشارك الذي عينته الحكومة السورية موقفا مفاده أن جدول أعمال الدورة الثالثة – الذي يركز على الأسس والمبادئ الوطنية – ينبغي أن يظل جدول أعمال دورة رابعة. واتخذ الرئيس المشارك الذي رشحه المجلس الوطني السوري المعارض موقفاً مفاده أن جدول أعمال الدورة الرابعة ينبغي أن يركز على الديباجة والمبادئ الدستورية والحقوق والحريات وسيادة القانون أو هيكل الدستور.

وبصفتي الميسر، اقترحتُ قبل أكثر من شهر حلاً توفيقياً، قبله الرئيس المشارك الذي عيّنه المجلس الوطني السوري، لكن الرئيس المشارك الذي عينته الحكومة لم يقبله. غير أنه في مناقشاتي في الأيام الأخيرة في دمشق، كان هناك قدر قيم من التضييق في هوة الخلافات، مع استكشاف بديل يمكن، إذا ما تم توضيحه على النحو المناسب، أن يوفر مخرجا ويتيح التوصل إلى توافق بين الرئيسين المشاركين بشأن جدول أعمال الاجتماعين المقبلين. وكنت على اتصال اليوم مع كل من الرئيس المشارك كزبري والرئيس المشارك البحرة حيث تم توضيح النقاط الدقيقة. ليس لدينا أي اتفاق حتى الآن وبالطبع ليس هناك اتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. ولكن إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق في غضون اليومين القادمين، فمن الممكن أن نجتمع في جنيف في وقت ما خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبخلاف اللجنة الدستورية، هناك عناصر إيجابية يمكننا أن نبني عليها عملية أوسع نطاقا. أشار بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى أنهم يرون أن المرحلة العسكرية من الصراع تنتهي، مع تجديد الاهتمام بالعملية السياسية والتركيز عليها. ولم تتغير الخطوط الأمامية على مدى حوالي ثمانية أشهر. ووفقاً لمجموعات الرصد، فإن عدد المدنيين الذين قتلوا في الأشهر الأخيرة كان عند أدنى مستوياته منذ عام 2011.

إن التوصل إلى اتفاق سياسي لتنفيذ القرار 2254 (2015) هو في الواقع السبيل لاستعادة سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها وتلبية التطلعات المشروعة لجميع السوريين. وبدون ذلك، ستتراكم المخاطر فحسب – والشهر الماضي يذكرنا بذلك.

وشهد يوم الاثنين غارة جوية استهدفت معسكر تدريب لفيلق الشام في الشمال الغربي – وهي جماعة معارضة مسلحة ممثلة في المجلس الوطني السوري واللجنة الدستورية واجتماعات أستانا، والذي أفادت التقارير بأنه تكبد عددا كبيرا جدا من الضحايا. واليوم، ردت جماعات المعارضة المسلحة وجماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في القائمة بالقصف وإطلاق الصواريخ على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، وزعمت أنها تسببت في وقوع إصابات. ويمكن لهذه الديناميات أن تُبدد الهدوء الثمين الذي تحقق من خلال التعاون الروسي التركي الإيجابي – وهو التعاون الذي يواجه بالفعل تحديات، نظرا لأن الدوريات المشتركة ظلت متوقفة لأكثر من شهر. وأناشد كلا من روسيا وتركيا العمل على احتواء الوضع.

ولا تزال الحوادث في شمال ريف حلب مستمرة، بما في ذلك شاحنة مفخخة في الباب، أفادت التقارير أنها قتلت أكثر من 10 مدنيين وأصابت أكثر من 60 مدنياً، فضلاً عن هجوم على سوق للوقود في جرابلس عزته بعض وسائل الإعلام إلى هجوم بصاروخ، مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين.

وشهدنا أيضا عمليات اختطاف واغتيالات متكررة في الجنوب الغربي استهدفت طائفة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والمدنية، وأبرزت استمرار هشاشة اتفاقات المصالحة التي جرى التوسط فيها على مدى عامين.

واستمر التوتر بين الجيوش الأجنبية الخمسة الناشطة في سورية، والذي أسفر بانتظام عن مواجهات، بما في ذلك المزيد من الضربات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل هذا الشهر.

ولا تزال الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن تشكل خطرا كبيرا في جميع أنحاء سورية، وقد صعدت من هجماتها في الآونة الأخيرة، ولا سيما في المنطقة الصحراوية الوسطى حيث أسفر

القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقوات الحكومة السورية عن وقوع إصابات متعددة من كلا الجانبين.

وقد شهد هذا الشهر مقتل مفتي دمشق بعبوة ناسفة في 22 تشرين الأول/أكتوبر، في هجوم لم تعلن أي جهة بعدُ المسؤولية عنه.

ولكن على الرغم من كل هذه الحوادث، لا تتغير الخطوط الأمامية ومن المفترض أن يكون من الممكن العمل على تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني مع ضمان التصدي للأخطار الكبيرة المستمرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية المحظورة بشكل تعاوني وفعال ومتوافق مع القانون الدولي الإنساني.

وما زال السوريون ينزحون بالملايين. وثمة حاجة إلى بذل جهد جاد وتعاوني يشمل جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية لتهيئة الظروف التي أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنها هامة للعودة الآمنة والكريمة والمستنيرة والطوعية – بل وبذل جهد لتهيئة بيئة أكثر أمنا وأكثر هدوءً وحيادا في سورية. وبصراحة، فإن الآن تحديدا هو الوقت المناسب الذي ينبغي العمل فيه بنشاط على تحقيق إحدى أولوياتي الرئيسية – معالجة مصير عشرات الآلاف من السوريين المحتجزين أو المختطفين أو المفقودين.

وسيقدم وكيل الأمين العام، لوكوك، إحاطة للمجلس عن الحالة الإنسانية المتردية. غير أنني أود أن أشير كذلك إلى أن السوريين العاديين يدفعون ثمنا مريرا وغير مسبوق نظرا للدمار الاقتصادي الناجم عن نزاع دام عقدا من الزمن وتداعياته الداخلية والخارجية. ولم تعمل الحرائق الزراعية التي اندلعت مؤخرا وارتفاع أسعار الوقود إلا على زيادة العوامل العديدة التي تسببت في المعاناة وفي انعدام غير مسبوق في الأمن الغذائي. ولا شك في أن خلفية جائحة فيروس كورونا والشتاء الوشيك سيزيدان من هذه التحديات. ويظل من المهم، في وقت يتسم بضائقة اقتصادية شديدة، الاستمرار في تجنب تدابير الجزاءات المحددة الأهداف وتخفيف آثارها على السوريين العاديين.

ولنتذكر – كما يفعل القرار 2254 (2015) وكما أكد الاتفاق على إنشاء اللجنة الدستورية صراحة – أن تتويج العملية السياسية سيكون انتخابات حرة ونزيهة، عملا بدستور جديد يدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا لأعلى المعايير الدولية مع أهلية جميع السوريين، بمن فيهم من في الشتات، للمشاركة.

وباختصار، هناك حاجة واضحة إلى عملية أوسع وأكثر مصداقية وفعالية. وقد تحقق تقدم نسبي في إرساء لبنات بناء وقف إطلاق النار بفضل الجهود المتضافرة التي بذلها بعض أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، مما يدل على أن التوصل إلى حلول توفيقية ممكن بالفعل. إننا بحاجة إلى عملية توسع نطاق هذا التعاون وتشمل جميع المسائل وجميع الأطراف الفاعلة، عملية يمكن أن تعالج مجموعة العناصر الواردة في القرار 2254 (2015). وينبغي أن تدعم ذلك تدابير تعاونية وتبادلية يسعى الجميع إلى تحقيقها ودعمها بشكل هادف.

وقد أجريت مناقشات جوهرية وواسعة النطاق بشأن جميع هذه المسائل عندما التقيت بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري وليد المعلم في دمشق. وناقشنا الحاجة إلى تقييم ما وصلنا إليه في تنفيذ القرار 2254 (2015) واستكشاف ما إذا كان من الممكن اتباع نهج جديدة ومختلفة. وقد ناقشت هذا الأمر أيضا مع رئيس المجلس الوطني السوري المعارض، العبدة، اليوم. وسأسعى إلى تعميق حواري مع الأطراف السورية والجهات الفاعلة الرئيسية في الأشهر المقبلة في استعراض موقفنا بشأن القرار 2254 (2015) سعيا إلى تحديد أفضل السبل لتطوير عملية أوسع نطاقا.

## المرفق الثاني

## بيان وكيل الأمين العام للشـــؤون الإنســـانية ومنســـق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سـأركز اليوم على خمسـة مجالات: أولا، تفشـي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ ثانيا، العنف وانعدام الأمن الذي يؤثر على المدنيين؛ ثالثا، الأثر الإنساني للأزمة الاقتصادية؛ رابعا، وصول المساعدات الإنسانية؛ وخامسا، المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

عندما يتم تأكيد تشـــخيص حالات كوفيد-19 في ســـورية، فإنها تكون في الغالب الأعم نتيجة للانتقال المجتمعي للعدوى. فلا يمكن إرجاع 92 في المائة من الإصـابات المؤكدة رسـميا إلى حالة معروفة. وكما هو الحال في بلدان عديدة أخرى، من المرجح بالتالي أن يكون حجم التفشـــي أكبر بكثير من الحالات المؤكدة – التي يبلغ عددها حاليا حوالي 500 13 حالة.

وتفيد التقارير بأن مرافق الرعاية الصـــحية في بعض المناطق غير قادرة على اســـتيعاب جميع الحالات المشـــتبه فيها. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، تعلق بعضـــها العمليات الجراحية أو تكيف أجنحة لتسـتوعب المزيد من المرضـى. ونحن قلقون بشـكل خاص بشـأن المناطق المكتظة بالسـكان: المراكز الحضـــرية، مثل دمشـــق وحلب وحمص، ومخيمات النازحين المزدحمة والمســـتوطنات والملاجئ الجماعية في الشمال الغربي والشمال الشرقي.

وقد تم حتى الآن تأكيد تشـــخيص 18 حالة في صـــفوف العاملين الصـــحيين وموظفي التوزيع العاملين في مخيم الهول. وتأكدت خمس حالات أخرى وسط سكان المخيم. إن الفحوص محدودة للغاية، كما هو الحال في معظم أنحاء البلد، لذلك فإن الشيء الوحيد الذي نستشفه من هذه الأرقام هو أن كوفيد-19 قد اســـتشـــرى في المخيم. ولا يزال نحو 000 65 شـــخص موجودين في الهول، 94 في المائة منهم من النساء والأطفال.

وفي الشـمال الغربي، زادت الحالات المؤكدة سـتة أضـعاف خلال الشـهر الماضـي، مع ارتفاع الحالات كذلك في مخيمات المشـردين والمسـتوطنات. ويخشـى العاملون في مجال الرعاية الصـحية من أن يثقل كاهلهم. إننا نراقب بقلق خاص تفشـــي كوفيد-19 في منطقة الباب بمحافظة حلب. فيوجد نحو 30 في المائة من الحالات المؤكدة في الشمال الغربي في منطقة الباب.

والانتشار السريع للفيروس هناك ليس أمرا مستغربا. وقد أثر نقص المياه على 000 185 شخص في المنطقة منذ عام 2017، عندما توقفت إمدادات محطة ضـــخ عين البيضـــاء. وبعد ذلك بفترة وجيزة أصبحت الباب، ولا تزال – واحدة من أربع نواحي هي الأكثر إبلاغا عن الأمراض المنقولة بالمياه.

وتتطلب اسـتجابة الأمم المتحدة لكوفيد-19 في سـورية 211 مليون دولار إضـافية، بما في ذلك للحفاظ على خطوط الإمداد الصـحي؛ وتحسين المياه والصـرف الصـحي في مخيمات وملاجئ ومسـتوطنات النازحين؛ وجعل المدارس أكثر أمانا للطلاب والمعلمين العائدين.

أما نقطتي الثانية فهي عن العنف وانعدام الأمن الذي يؤثر على المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة.

وقد استمر القصف على مناطق الخطوط الأمامية في الشمال الغربي، فضلا عن الغارات الجوية في إدلب. وأسفر القصف على قرية جورين في شمال غرب محافظة حماة عن مقتل 20 مدنيا في يوم واحد في 24 أيلول/سبتمبر.

وأفادت التقارير أن الغارة الجوية التي وقعت أمس في ناحية أرمناز، التي أشار إليها غير بيدرسن كذلك، أصابت منطقة قريبة من مخيمات النازحين. وهذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها الإبلاغ عن غارات جوية في إدلب خلال الأسبوع الماضي، حيث أفادت تقارير عن إصابة خمسة مدنيين على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال.

كما استمر مستوى مقلق من انعدام الأمن في مناطق إدلب وعفرين وأعزاز إلى منطقة جرابلس. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت سيارة مفخخة في مدينة الباب ما لا يقل عن 18 مدنيا، من بينهم خمسة أطفال، وأصابت ما لا يقل عن 62 شخصا، من بينهم 11 طفلا. ومن بين المصابين ثلاثة من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في النظام المحلي لإحالة حالات كوفيد-19.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، أصيب اثنان من عمال الإغاثة السوريين وسائقهما أثناء تنقلهم من موقع مشروع في مدينة سلقين بشظايا ناجمة عن هجوم بطائرة بدون طيار على سيارة أخرى كانت تسير في المنطقة.

إن العنف الموجه ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، أمر غير مقبول ويجب ألا يصير أمرا عاديا على الإطلاق. فيجب حمايتهم.

وتجري حاليا عمليات نقل للنازحين من مخيمات وملاجئ جماعية متعددة في شمال شرق سورية وقد أعلنت السلطات المحلية عن المزيد. ويشمل ذلك الانتقال من الملاجئ الجماعية إلى مخيم الطلائع بالقرب من مدينة الحسكة. وأشدد على أنه يجب تكون جميع هذه التحركات مستنيرة تماما وطوعية.

وتتعلق نقطتي الثانية بتأثير الانكماش الاقتصادي.

ظلت أسعار الأغذية، على الرغم من أنها كانت مستقرة نسبيا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، أعلى بأكثر من 90 في المائة عما كانت عليه قبل ستة أشهر، مع زيادة سنوية بنسبة 236 في المائة. وهذا ما يجعل العديد من الأسر غير قادرة على تحمل تكاليف السلع الأساسية.

فأثر الانكماش الاقتصادي أصعب على أشد الفئات ضعفا. وتشير التقييمات الأخيرة في الشمال الغربي إلى زيادة في زواج الأطفال المرتبط بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية. فكلما أصبح وضع الأسرة أكثر يأسا، كلما أجبروا على اتخاذ خيارات لم تكن من قبل متصورة.

وتفيد التقارير بأن هناك نقصا في الخبز في عدد من المناطق، ولا سيما في الجنوب. وكانت سورية تنتج ما يكفي من القمح لتلبية الطلب المحلي ولكن الإنتاج الحالي من دقيق القمح يقل عن الاستهلاك الوطني بنحو مليون طن متري.

وكانت حرائق الغابات الموسمية من بين العوامل التي تحد من إنتاج الأغذية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 35 ألف هكتار من الأراضي الزراعية قد احترقت هذا العام. وسيكون لذلك أثر طويل الأجل على إنتاج الأغذية وسبل العيش لما لا يقل عن 000 40 أسرة.

وتؤثر أزمة الوقود أيضاً على المدنيين بشكل خطير، كما تعيق خطوط التموين. ويضطر الناس للوقوف في الطوابير لساعات – في بعض الأيام – للحصول على الوقود في بعض المناطق. وقد تأخرت عدة قوافل من قوافل المساعدات في الأسابيع الأخيرة بسبب نقص الوقود.

وبالانتقال الآن إلى نقطتي الرابعة، وهي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، تمكنت الفرق الفنية من إجراء أعمال الصيانة وإعادة التأهيل في محطة مياه علوك منذ أواخر آب/أغسطس. وزيادة طاقة الضخ الناتجة عن تلك الأعمال، وإن كانت لا تزال محدودة، ستعود بالنفع على نحو نصف مليون شخص في الحسكة. ولكن التقارير لا تزال ترد عن حالات النقص في المياه في المنطقة، ومن المهم ضمان إمكانية الوصول المنتظم إلى المحطة على نحو مستدام لعمال الصيانة وموظفي المساعدة الإنسانية.

وقد تم الشهر الماضي في الشمال الشرقي توزيع 85 طناً متريا من الإمدادات الطبية من آخر شحنة براً من الخطوط العابرة لمنظمة الصحة العالمية تصل إلى المنطقة في تموز/يوليه. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن تلك الشحنة كان من المقرر أصلا إيصالها عبر الحدود من أربيل في كانون الثاني/يناير. وقد وصلت الآن إلى الشمال الشرقي بكميات مخفضة وبتكلفة أكبر.

وقد تلقت جميع المستشفيات في الشمال الشرقي التي كانت تعتمد في السابق على العمليات عبر الحدود التي تدعمها الأمم المتحدة، الأصناف الطبية من عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط في مناسبة واحدة على الأقل. كما أحرز بعض التقدم في الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية والوحدات الطبية المتنقلة.

ولكن التركيز على حالات منفردة من الحالات المتعلقة بتيسير إيصال المساعدات لا يرسم صورة كاملة. إن المساعدات عبر الخطوط، حتى الآن، لا يتم إيصالها ببساطة على النطاق أو التواتر المطلوبين لتلبية الاحتياجات الصحية الحالية في شمال شرقي سورية.

وأود أن أوضح ذلك من خلال بضعة أمثلة. لقد تلقى أحد المستشفيات إمدادات عبر الخطوط في شكل 450 من الأردية في نيسان/أبريل. ولكنه لم يحصل على شيء آخر ولم يتوصل بأي شيء على الإطلاق منذ نيسان/أبريل. وتفيد التقارير الواردة من مستشفى آخر بأن عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط لم تشمل سوى 2 في المائة من أنواع المستحضرات الصيدلانية الأساسية المطلوبة في جناح الأمومة. وتفيد التقارير الواردة من مستشفى ثالث بأن جناح الأمومة لم يتلق أي لوازم عبر الخطوط على الإطلاق.

وعلى مستوى الرعاية الصحية الأولية، يرد في تقارير 20 مرفقاً بأن عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط قدمت أقل من 20 في المائة من أنواع الأدوية التي تحتاج إليها، وبكميات ستدوم أقل من شهرين. ومن بين 13 صنفا من معدات الحماية الشخصية اللازمة، تلقت تلك المرافق العشرين صنفاً واحدًا فقط من خلال إحدى العمليات لإيصال المساعدات عبر الخطوط، وحتى ذلك سيدوم أقل من شهر.

وبالانتقال إلى مخيم ركبان، حيث لا يزال 000 12 مدني يعيشون في ظروف لا تطاق، تواصل الأمم المتحدة جهودها لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى من يرغبون في البقاء في المخيم. ولكن، مرة أخرى، لم يحرز أي تقدم كبير منذ آخر مرة وافيت بها المجلس بمعلومات مستكملة (انظر S/PV.8770).

وأود أيضا أن أقول بضع كلمات عن فرص الحصول على التعليم. أغلقت السلطات المحلية حوالي 100 مدرسة في الحسكة في أغسطس/آب ولم تفتح أبوابها من جديد، على الرغم من أن مدارس أخرى في المحافظة فتحت أبوابها مجددا في سبتمبر/أيلول. ويتكلم كبار موظفي الأمم المتحدة في المنطقة مع الأشخاص المعنيين على أمل إحراز تقدم. وآمل أن يتحقق ذلك من أجل مصلحة الجميع.

وواصلت الوكالات الإنسانية التصدي للتحديات اللوجستية والتشغيلية الناجمة عن تقليص العبور إلى معبر حدودي واحد مأذون به إلى شمال غرب سورية. وتم توسيع مركز الشحن العابر في المعبر المأذون به المتبقي في باب الهوى، مما ضاعف حجمه المادي لتلبية الزيادات في الطلب، مع ضمان الامتثال لتدابير التباعد البدني بسبب كوفيد-19 المفروضة على الموظفين.

وعلى الجانب السوري من الحدود، تجري أعمال إصلاح الطرق على الطريق المؤدي إلى المناطق التي كان يتم الوصول إليها سابقاً عبر معبر باب السلام. والهدف هو استكمال أكثر عمليات إصلاح الطرق إلحاحا قبل موسم الشتاء. بيد أن هناك تحديات كبيرة جدا.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالمساعدات التي تواصل الوكالات الإنسانية تقديمها في جميع أنحاء سورية. فقد قدم الصندوق الإنساني السوري، الذي يديره مكتبي، أكبر مخصصاته في الشهر الماضي، بمبلغ 40 مليون دولار، لدعم مشاريع في 93 ناحية سورية. وتهدف هذه المشاريع إلى مساعدة 1,3 مليون شخص.

كما يقوم الصندوق الإنساني عبر الحدود السورية بإعداد مخصصاته المقبلة لشمال غرب سورية، والتي ستعطي الأولوية للمساعدات المنقذة للحياة في فصل الشتاء. وتعتزم الوكالات الإنسانية إيصال هذه المساعدات إلى 3,1 مليون شخص في جميع أنحاء سورية خلال موسم الشتاء الوشيك. ويدعم المانحون هذا الجهد إذ توصلنا بأكثر من 70 في المائة من التمويل اللازم للاستعداد لفصل للشتاء، ولكننا لا نزال بحاجة إلى مبلغ إضافي قدره 24 مليون دولار.

ويتذكر أعضاء المجلس المشاهد المروعة التي شهدناها في فصل الشتاء الماضي عندما أسفرت العمليات العسكرية في الشمال الغربي عن تشريد ما يقرب من مليون شخص على مدى 3 أشهر وفرار العديد من الأسر سيرا على الأقدام ومقاساتها لظروف النوم في العراء في البرد القارس. ولا تزال معظم هذه الأسر مشردة. ويعيش الكثير منها في ملاجئ لن تحميها من الطقس الشتوي.

ويعمل زملاؤنا في الميدان بلا كلل لكي يوصلوا إلى الأسر في جميع أنحاء سورية الإمدادات التي تحتاجها قبل أن تنخفض درجات الحرارة. وللقيام بذلك، يحتاجون إلى الموارد وتيسير الوصول، ويجب حمايتهم.

## المرفق الثالث

## بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا، بالنيابة عن بلجيكا وألمانيا

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلجيكا وألمانيا، المشـــاركتين في صـــياغة القرارات المتعلقة بالشـــأن الإنساني. نود أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما اليوم، ونعرب عن امتناننا لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي في سورية. إنهم في طليعة الجهود عند وقوع كل كارثة إنسـانية، وهم مقاتلون في الخطوط الأمامية ضـد الوباء ويسـتحقون كل الاحترام والمسـاعدة والحماية من جانبنا.

لقد قال الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة الإنســـانية في ســـورية (S/2020/1031) إنه يشـعر بالجزع إزاء الأثر اليومي للهجمات التي تضـر بالمدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنسـاني. ولا يزال النزاع العســكري مســتمراً، إذ وقعت الغارة الجوية أمس في إدلب بالقرب من مخيم للنازحين داخلياً، ولا يمكننا ببساطة أن نقبل أن تستمر هذه الأحداث بشكل يومي تقريباً.

وكان من بين ضـــحايا الهجمات عاملون في المجال الإنســـاني، على ســـبيل المثال من الهلال الأحمر ومنظمة ســـورية للإغاثة والتنمية، التي طلبت ممثلتها، أماني قدور، من المجلس في تموز/يوليه (انظر S/2020/758) تقاسم المخاطر التي يتعرض لها العاملون في مجال المعونة الإنسانية. ولذلك، يجب أن نقدم دعمنا الكامل لنداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

كما ذكّرنا الأمين العام بأنه لا يمكن أن العمل كالمعتاد في ســـورية ما دامت حالات الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسـيمة للقانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسـان مسـتمرة. ونتفق مع الأمين العام على أن المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات شرطٌ قانوني وأمر جوهري على حد سواء لتحقيق السلام الدائم في سورية. واسمحوا لي أن أذكّر بما خلص إليه تقرير حديث – فمن الأهمية بمكان أن نثبت أن هناك عواقب للهجمات غير المشروعة بغية ردع الفظائع في المستقبل وأن نبين أن ما من أحد يمكنه أن يفلت من المساءلة عن الجرائم الجسيمة.

وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بإمكانية إيصـال المساعدات الإنسانية، فقد أخبرنا مارك لوكوك للتو أنه قلق بشأن فصل الشتاء. وعلى الرغم من توسيع قدرة المعبر الحدودي الوحيد المتبقي لإيصال المساعدات الإنسـانية في باب الهوى، فإن السفر على الطرق في شـمال غربي سورية لا يزال صـعباً. وخلال الأسـابيع المقبلة، سيزداد عدد الشاحنات التي تستعمل هذه الطرق وستزداد الظروف تدهورا.

بصـفتنا المشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية، لا يسعنا أن نقبل المنطق وراء إغلاق باب السـلام أو منطق الحد من وصـول المسـاعدات الإنسـانية أو منطق تعريض العاملين في المجال الإنســـاني للمزيد من الخطر. إن ذلك المنطق إســـاءة لمئات الآلاف من الأطفال الذين يعتمدون على مساعدتنا.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الثغرات في الأداء قائمة في الشمال الشرقي من البلد، ولا سيما في تقديم الرعاية الصحية. ولا تتوفر للكثير من المرافق الصحية احتياجاتها اللازمة ولا تستطيع تقديم المساعدة نفسها للمرضـى التي كانت تقدمها عندما كان المعبر الحدودي في اليعربية مسـتخدما لإيصـال اللوازم الطبية التي تمس الحاجة إليها. ولا تؤدي الجائحة إلا إلى تفاقم الأمور.

وأدت سنوات الحرب وسوء الإدارة المزمن للاقتصاد، التي تفاقمت بسبب الجائحة وانخفاض قيمة الليرة السورية، إلى انعدام حاد في الأمن الغذائي. وسيزداد انتشار سوء التغذية الحاد والمزمن الذي سيكون الأطفال أضعف ضحاياه. وطلب برنامج الأغذية العالمي – الحائز على جائزة نوبل للسلام هذا العام بحق – ووكالات إنسانية أخرى بالفعل بمزيد من التمويل حتى لا تضطر إلى خفض حصصها التموينية. ووصلت قيمة المساعدة الغذائية المقدمة إلى 5,4 مليون في المتوسط كل شهر، وما يزال الرقم في ازدياد مرة أخرى.

وبالمثل فإن الحصول على المياه مشكلة أخرى أيضا. وذكرنا في الدورات السابقة المشاكل المتعلقة بمحطة مياه علوك وحثثنا جميع الأطراف على التعاون لأجل التوصل إلى حل عاجل ومستدام. وتضررت بالمثل مناطق أخرى مثل الباب في شمال حلب. ويعاني 000 185 شخص من نقص المياه ويضطرون إلى الاعتماد على مصادر غير كافية وغير آمنة. ويمكن الربط بين ارتفاع عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة بصورة مباشرة بعدم كفاية فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي.

وبالنظر إلى أن قدرات اختبار الإصابة بمرض كوفيد-19 لا تزال منخفضة للغاية، فمن المناسب أن نفترض أن الإحصاءات الرسمية للإصابة ليست سوى غيض من فيض. ويشكل تدمير المرافق الصحية ونقص الأخصائيين الصحيين تحديا أكبر للتصدي للمرض.

ويشير كل هذا إلى أنه ينبغي أن يولي مجلس الأمن اهتماما أكثر للحالة الإنسانية في سوريا. ونأسف بصفتنا مشاركين في الصياغة، لمحدودية الاهتمام نتيجة للجمع بين الدورات السياسية والجلسات التي تتناول المسائل الإنسانية كما هو الحال اليوم. ونرفض المحاولات الرامية إلى نقل الانطباع بأن الحالة في الميدان ما تزال طبيعية إلى حد ما. فالحقائق والأرقام التي سمعناها للتو دليل على العكس من ذلك. أخيرا، إن التسوية السياسية التي تتماشى مع القرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد لإعادة سوريا إلى مسارها نحو السلام.

## المرفق الرابع

### بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريديلكا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص على إحاطته ومشاركته المستمرة. وسوف أعلق على ثلاث نقاط.

قبل عام واحد أُطلقت اللجنة الدستورية. واليوم لم تحدث سوى ثلاث جولات. ونقدر أن هذه الجولات قد عقدت نتيجة لتعاون المبعوث الخاص وعمله الشاق. ونعرب عن تقديرنا لأن الجولة الثالثة قد عقدت في مناخ بناء على الرغم من التحديات العديدة وإهدارا وقت ثمين بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

ولكن ما زلنا نشعر بقلق عميق أيضا. وما يزال ضعف الثقة قائما بسبب عدم إحراز تقدم ملحوظ في مضمون الجولة المقبلة والعرقلة الناجمة عن تصرّف السلطات السورية التي تمتد غالبا حتى إلى لوجستيات جدول أعمال الجولة المقبلة. وبالرغم من إيجابية تقليص عدد المسائل بعد زيارة المبعوث الخاص مؤخرا إلى دمشق، فلا مناص من إحراز تقدم ملموس الآن وعلى وجه السرعة. ولذلك نحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على المشاركة الكاملة في سياق اللجنة الدستورية بما في ذلك اجتماعاتها المقبلة، وأن ينظر إلى هذه العملية باعتبارها فرصة كبرى. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة نفوذها على الأطراف حتى تشارك بشكل وثيق وتعاوني فيها بغية تنشيط العملية السياسية على نطاق أوسع.

وما زالت الديناميات السياسية الحالية تحدث حتى وقت قريب في ظروف هادئة نسبيا في الميدان. ولكن شهدنا في نهاية هذا الأسبوع في إدلب إخلالا بذلك الهدوء النسبي الذي كان قائماً في الشمال الغربي منذ ترتيب وقف إطلاق النار الروسي التركي في آذار/مارس، في إحدى أكثر الهجمات تدميراً على الإطلاق. وهذا أمر يثير القلق العميق لأنه قد يؤدي إلى إخلال سريع بالهدوء النسبي وإلى زيادة تعطيل العملية السياسية. وفي الجنوب، يؤدي تزايد عدد عمليات الاختطاف والقتل المستهدف إلى زيادة التقلبات. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أعمال العنف في جميع أنحاء البلد وتخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يحترم أي نشاط متعلق بمكافحة الإرهاب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، فضلا عن رصده.

ونظرا إلى البطء الشديد في عمل اللجنة الدستورية، يجب إحراز تقدم ملموس وعاجل فيما يتعلق بالعناصر الأخرى للقرار 2254 (2015). ولئن أرادت السلطات السورية تطبيع الوضع في سوريا، فلا بد من اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الأقل.

ومن المحزن هنا أيضا أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين والمفقودين كان محدودا للغاية. وقد تم تقييد الوصول إلى المحتجزين.

وحرمت النساء من ضحايا العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، واللائي تحمّلن وطأة هذه الحرب، من الوصول إلى ممتلكاتهن. ولم يتمكنّ من الحصول على الوثائق اللازمة لإثبات وضعهن الإداري وملكيتهن.

ويُحرم الضحايا من السعي إلى العدالة. وتؤيد بلجيكا تأييداً تاماً جميع مبادرات المساءلة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن

الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، فضلا عن دعمها للإجراءات الجنائية أمام المحاكم الوطنية والدولية.

أخيراً، من الواضح أن الوضع في سوريا ما زال أبعد ما يكون عن الاستقرار. بل على العكس من ذلك، فإن الاعتقاد بأن الوضع الراهن يسمح بالعودة الآمنة والكريمة والطوعية ليس سوى إنكار صارخ لحقائق الواقع في البلد. ويجب على السلطات السورية تهيئة الظروف المؤاتية التي تمكن الشعب السوري بأسره من أن يعيش حياته في سلام وكرامة. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى نحو ذلك الاتجاه في المشاركة الفعلية في عملية سياسية في إطار القرار 2254 (2015).

## المرفق الخامس

### بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

تؤمن الصين إيمانا راسخا بأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من النزاع السوري، وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة الإنسانية للشعب السوري. ونؤيد الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدور قيادي وتنسيقي في هذا الصدد. وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، ينبغي أن نتمسك بمبدأ الحل الذي تتولى سوريا قيادته وملكيته، وأن نضاعف جهودنا للمضي بالعملية السياسية قدما.

ترحب الصين بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية. ونقدر جهود المبعوث الخاص بيدرسن للتحضير للدورة الرابعة، بما في ذلك زيارته الأخيرة إلى دمشق. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية الاتصال الوثيق مع المبعوث الخاص وأن تدفع بالحوار السياسي على أساس توافق الآراء القائم لأجل تحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، يجب احترام سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية تماما والدفاع عنها. ويجب أن يظل عمل اللجنة الدستورية السورية مستقلا وبعيدا عن التدخل والتلاعب الأجنبيين. ولن تحظى المقترحات أو الإجراءات التي تتعارض مع المصالح الأساسية للشعب السوري بتأييد واسع النطاق ولن يكون لها أي أثر.

ثانيا، ينبغي لنا تحقيق استقرار الحالة الأمنية في جميع أنحاء سورية لتهيئة الظروف للعملية السياسية والعمليات الإنسانية. منذ آذار/مارس، ظل الوضع على الأرض في شمال غرب سورية مستقراً وهادئاً بشكل عام. وقد بذلت الأطراف المعنية جهودا كبيرة للحفاظ على ترتيبات وقف إطلاق النار. وتدعو الصين الأطراف السورية إلى الاستجابة لنداءات وقف إطلاق النار الصادرة عن الأمين العام ومبعوثه الخاص، وتشجيع عملية أستانا على مواصلة الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع الأمني في سورية يواجه تحديات ومخاطر متعددة. لقد تسبب الاحتلال الأجنبي في حدوث اضطرابات في سورية والمنطقة خارجها، ويسعى الإرهابيون إلى استغلال الجائحة لتوسيع نطاق عملياتهم وسيطرتهم. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2020/1031)، فإن العديد من الجماعات المسلحة تستهدف المدنيين بشكل منهجي، كما أن خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد صعّدت هجماتها وتمردها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد ويدعم الجانب السوري في مواجهة تلك التحديات الأمنية، ومكافحة الإرهاب والدفاع عن الأمن والاستقرار الوطنيين.

ثالثا، ينبغي أن نحسن الظروف الإنسانية المحلية من خلال استخدام تدابير كلية شاملة. ولا تزال الحالة الاقتصادية في سورية هشة جدا، وقد اتخذت الحكومة السورية مجموعة من التدابير لمعالجة الحالة الصعبة لاقتصادها الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة، وأن يفي بتعهداته بتقديم المساعدة، وأن يدعم سورية في تطوير اقتصادها، وإعادة بناء بنيتها التحتية وتحسين سبل عيش الناس. ولا ينبغي أن تقترن المساعدة الإنسانية بشروط مسبقة، أو أن تستخدم كأداة للضغط على الحكومة السورية.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في تنفيذ وتعزيز العمليات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود. وقد انتهت منظمة الصحة العالمية مؤخراً من إيصال المساعدات الطبية إلى شمال شرق سورية براً من

دمشق، كما قامت مجموعة اللوجستيات التي يقودها برنامج الأغذية العالمي بتوسيع مركز الشحن العابر عند معبر باب الهوى. وينبغي الإقرار على نحو كامل بهذه الجهود وهذا التقدم. ونشجع الأمم المتحدة على تعزيز حوارها مع الحكومة السورية والسلطات المحلية من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمليات عبر خطوط التماس، وتبسيط إجراءات العمليات عبر الحدود، وبذل جهود دؤوبة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

رابعا، ندعو إلى الرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية المفروضة على سورية. لقد أضعفت هذه التدابير بشدة الأساس الاقتصادي لسورية وقدرتها على تعبئة الموارد، وأعاقت حصول الشعب السوري على الإمدادات والخدمات الطبية. وتتحمل الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والنازحون داخليا، العبء الأكبر لتأثير هذه التدابير. وتحض الصين تلك البلدان المسؤولة على الاستجابة لنداءات الأمين العام ومبعوثه الخاص، والإصغاء لنداء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وترفع فوراً التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية في الآثار السلبية لهذه التدابير، وأن يستمع إلى شواغل البلدان التي فرضت عليها جزاءات غير قانونية وأن يضغط من أجل التخفيف من أثرها وإيجاد الحلول النهائية لها. وينبغي أيضا أن يولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اهتماما وثيقا لهذه المسألة وأن يقدم التحليلات والتوصيات في التقارير ذات الصلة.

وقبل أن أختتم، أود أن أتكلم بإيجاز عن مرض فيروس كورونا. في الأيام الأخيرة، شهدنا زيادة في الحالات المؤكدة في العديد من البلدان والمناطق، وهناك خطر حدوث موجة ثانية لفيروس كورونا على الصعيد العالمي هذا الخريف والشتاء. إن سورية، بوصفها بلداً ضعيفاً، تعاني بشدة من هذه الجائحة بسبب نقص موارد الرعاية الصحية ومحدودية القدرة على إجراء الاختبارات والعلاج. ووفقاً لتقرير الأمين العام، هناك دلائل على وجود درجة عالية من انتقال العدوى على صعيد المجتمعات المحلية في سورية، وتواجه المناطق المكتظة بالسكان، ولا سيما مخيمات المشردين داخلياً، مخاطر أكبر. ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم إلى الحكومة السورية ومنظمة الصحة العالمية لاتخاذ تدابير استباقية بقدر أكبر لمنع انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح.

لقد قدمت الصين مساعدة طبية إلى سورية. وسنواصل مساعدة سورية على احتواء الفيروس والوقاية منه ودعم الشعب السوري في التغلب على الجائحة في وقت مبكر.

## المرفق السادس

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غير بيدرسن على تقريريهما.

وكما هو الحال دائما، نود في البداية أن نكرم ونشيد بالرجال والنساء الذين يعملون كل يوم لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري ومواصلة دفع العملية السياسية قدما. نحن نعلم أن تحقيق نتائج في بيئة من عدم الثقة مهمة صعبة للغاية.

ولكن على الرغم من الخلافات العميقة بين الأطراف السورية، فإن الهدف المقدس المتمثل في تحقيق تطلعات الشعب لا يقع إلا على عاتقها. يجب أن تكون هناك نقطة بداية لعملية إيجاد حل للتحديات المتعددة التي لا يزال السكان يعانون منها بعد 10 سنوات من النزاع. وعلينا أن نكون قادرين على إيجاد تلك النقطة التي يمكننا أن نقول عنها فيما بعد، "تلك هي النقطة التي غيرت كل شيء" – نقطة اللاعودة الشهيرة. وأذكر أنه في كانون الأول/ديسمبر 2018، تحدث المبعوث الخاص آنذاك عن ذلك في تقريره الأخير إلى المجلس (انظر S/PV.8434).

وعلى الرغم من تفاؤلنا في الشهر الماضي، يبدو للجمهورية الدومينيكية أنه عندما يتعلق الأمر بمنح السوريين عملية سياسية ذات نتائج ملموسة، فإننا قد خفضنا مستوى معاييرها أكثر مما ينبغي. هذا أمر مؤسف للغاية. أين طموحنا؟ سأتوخى الإيجاز الشديد.

بعد مرور عام تقريبا على إنشاء اللجنة الدستورية، ولئن كان صحيحا أنها مثلت منبرا أقام من خلاله الطرفان حوارا، فإننا نأسف أيضا لأنها حققت تقدما موضوعيا محدودا. من المؤكد أن تأثير الجائحة قد أدى دورا في تأخير الاجتماعات. ولكننا نعتقد أن هناك مشكلة أساسية، وهي اللامبالاة الواضحة والافتقار إلى الالتزام والطموح من جانب الطرفين. هذا هو التفسير الوحيد الذي نراه لعدم قدرة الطرفين على الاتفاق على جدول أعمال. لا يمكن أن يستمر هذا. ونشجع الطرفين على الحفاظ على روح المشاركة والالتزام بالمحادثات الدستورية، وعلى تنحية المسائل التي قد تبعدهما عن تلك المحادثات جانبا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء ملايين السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك سوء التغذية. كما أننا نشعر بقلق بالغ ونتشاطر أحزان أسر مئات العاملين في مجال الصحة الذين توفوا بسبب فيروس كورونا. ونشيد بعمل منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية وجميع الأطباء والممرضين والمستجيبين الأوائل الذين يخاطرون بحياتهم من دون أن يكون لديهم معدات الحماية اللازمة من الفيروس.

ونحن ندعو إلى تقديم دعم أكبر للسكان، الذين لا تكفي قدرتهم الشرائية لشراء الأقنعة أو القفازات أو غيرها من معدات الحماية. في سورية، هذه البنود ترف.

نحن نتشاطر آراء الزملاء الآخرين بشأن الحالة الأمنية الحساسة والهشة في شمال غرب البلد. وندين بأشد وأقوى العبارات الهجمات التي تُرتكب ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. يجب أن يدفع المسؤولون عن تلك الجرائم ثمن جرائمهم وسيدفعونه.

في الختام، نكرر التزامنا الثابت بالعمل الإنساني القائم على المبادئ، العمل المستدام وفي وقته المناسب والذي يستند إلى احتياجات السكان المتزايدة باستمرار، والتزامنا الثابت بعملية سياسية شفافة وذات

مصـــداقية وشـــاملة للجميع تمضـــي قدما بخطوات ثابتة ونتائج إيجابية إلى أن تلبي تطلعات الشـــعب الذي لم ييأس، رغم الظروف. لم تيأس أسر المفقودين. لم ييأس اللاجئون السوريون. لم ييأس الأطباء السوريون. لم ييأس الأطفال. دعونا لا نخيب أملهم.

## المرفق السابع

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية. ومن المؤسف بالتأكيد أن اللجنة الدستورية السورية لم تتمكن من الاجتماع هذا الشهر في جنيف، خاصة وأن هذا الأسبوع يصادف الذكرى السنوية الأولى لإطلاق أعمال اللجنة.

ولكن العملية برمتها لم تُثمر، للأسف، سوى نتائج قليلة وشبه معدومة. ولم تصبح اجتماعات اللجنة في جنيف منتظمة، ويلجأ ممثلو النظام السوري إلى أساليب المماطلة. ونخلص إلى أنه لا توجد إرادة حقيقية في دمشق للمضي قدماً في الدستور الجديد أو المشاركة الحقيقية في العملية السياسية. وإن خطط إجراء الانتخابات الرئاسية في الربيع المقبل بلا دستور جديد لا تؤكد سوى هذا التقييم. وسيكون ذلك انتهاكاً واضحاً للقرار 2254 (2015) وخريطة الطريق التي وضعها لتحقيق السلام.

تؤكد إستونيا من جديد على أن إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين عنصر آخر حاسم الأهمية في القرار 2254 (2015)، يمكن أن يكون أيضاً بمثابة تدبير لبناء الثقة بين النظام السوري ومعارضته المشروعة. إن إطلاق سراح المحتجزين تعسفاً واحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة هي حجر الزاوية في المصالحة الوطنية.

وبالنظر إلى الحالة في الميدان، ما زلنا متفائلين بحذر بشأن اتفاق وقف إطلاق النار الروسي – التركي الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس، الذي يبدو أنه صامد إلى حد كبير. لا تزال تلك الهدنة توفر للسكان المحليين في إدلب فترة راحة مستحقة من العنف. ومع ذلك، فإننا نشجب الغارات الجوية الروسية التي شُنت أمس على الجزء الشمالي من إدلب، والتي تنتهك وقف إطلاق النار وتؤكد على هشاشته. وندعو الطرفين إلى التخفيف من توتر الوضع.

وفي حين أن الوضع العسكري يبعث على الأمل، فإن مرض فيروس كورونا لا يزال يؤثر على السوريين في جميع أنحاء البلد، حيث لا يقل عدد الحالات عن 000 12 حالة ووفاة 500 شخص. إن المرافق الصحية والموارد البشرية قد استُنفدت تقريباً بسبب النزاع، ولا تزال القدرة على مواجهة هذه الجائحة محدودة للغاية.

وتعرب إستونيا، مثلها مثل أعضاء المجلس الآخرين، عن بالغ تقديرها للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقديم المعونة لملايين السوريين كل شهر. وندعو جميع الأطراف إلى أن توفر على الفور وصولا إنسانيا آمنا ومستداما من دون عوائق إلى جميع أنحاء سورية.

منذ آب/أغسطس، أُغلقت أكثر من 100 مدرسة في شمال شرقي سورية. وترى إستونيا أن من الضروري أن يستعيد الأطفال إمكانية الحصول على تعليم جيد وأن يواصلوا عملية التعلم من أجل الحيلولة دون وجود "جيل ضائع".

ونرحب بالدعم السخي الذي تقدمه أكبر الجهات المانحة الدولية للسوريين. وقد مكّن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من توسيع نطاق البرامج الحيوية لدعم المجتمعات المضيفة واللاجئين في التعامل مع تأثير مرض فيروس كورونا وكذلك لتخفيف معاناة السوريين داخل البلد.

وقد نجم عن مؤتمر بروكسل الرابع بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي استضافه الاتحاد الأوروبي وشاركت الأمم المتحدة في رئاسته في وقت سابق من هذا الصيف، تعهدات بلغ مجموعها أكثر من 12 بليون يورو، منها 4,5 بليون يورو تم التبرع بها بالفعل لعام 2020.

## المرفق الثامن

### بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر السيد لوكوك والسيد بيدرسن على مداخلتيهما. ولا بد من القول إنهما لا يجلبان لنا أي أخبار طيبة.

فرغم الجهود التي بذلها المبعوث الخاص، وصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود تماماً. ويكاد سجل اللجنة الدستورية أن يكون معدوماً بعد مرور عام على إنشائها. بدأت الأقنعة بالسقوط، وينبغي ألا نخدع أنفسنا: فقد أصبحت هذه العملية غاية في حد ذاتها، مما سمح للنظام ومؤيديه بكسب الوقت. وهذا أمر مؤسف، ولكن هذا ما حصل، على الرغم من التزام غير بيدرسن وصبره. لقد طال أمد رفض النظام الانخراط بحسن نية في المفاوضات. وبات من الملح أكثر من أي وقت مضى أن تبدأ الأطراف أخيراً مناقشات موضوعية بشأن الدستور. لذلك فإنني أشجع السيد بيدرسن على العمل بشأن جميع عناصر القرار 2254 (2015)، استجابة لنداء وزراء المجموعة المصغرة المعنية بسورية في 22 تشرين الأول/أكتوبر.

يجب تهيئة بيئة محايدة وآمنة على سبيل الأولوية. ولا يتطلب ذلك إحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين فحسب، بل أيضاً وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني وفقاً للقرارين 2532 (2020) و 2254 (2015). وتدين فرنسا استئناف القصف في جنوبي وغربي إدلب وتدعو النظام وحلفاءه إلى عدم شن هجوم جديد. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء عودة داعش إلى الظهور في سورية، حيث لا يزال عمل التحالف الدولي ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، يجب العمل على التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة حتى يتمكن جميع السوريين من المشاركة، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون ومن هم في الشتات. لن تعترف فرنسا بنتائج الانتخابات التي لا تمتثل للأحكام الواردة في القرار 2254 (2015). ولن ننخدع بمحاولات النظام لإضفاء الشرعية على نفسه.

لا تزال الحالة الإنسانية كارثية، والقانون الدولي يُداس تحت الأقدام. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، أولوية مطلقة. وندين بشدة الهجمات العشوائية التي يقوم بها النظام وحلفاؤه، والتي استهدفت السكان وكذلك البنية التحتية المدنية.

لا يزال عدد الضحايا المدنيين في ارتفاع. ولن تمر هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بدون عقاب. وستضمن فرنسا ألا يفلت مرتكبوها من العقاب.

ومن الضروري ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، لا سيما إلى محافظة إدلب وجنوب سورية، وكذلك إلى الشمال الشرقي، حيث توجد عقبات مقلقة أمام إيصال المساعدات الطبية. إننا نشجب التخفيض التدريجي لنقاط العبور المستخدمة لإيصال المعونة. وتزداد خطورة هذه المسألة في سياق انتشار جائحة فيروس كورونا وتفشي انعدام الأمن الغذائي في الوقت الذي يستعد فيه الشعب السوري لمواجهة قسوة شتاء جديد في ظل الحرب.

وفي غياب أي تقدم كبير على الجبهة السياسية، لن تحيد فرنسا وشركاؤها عن موقفهم من الجزاءات وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الاتحاد الأوروبي جزاءات ضد

سبعة وزراء جدد في الحكومة السورية. تستهدف هذه الجزاءات تحديداً الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان أو الذين يستغلون صلاتهم بالنظام واقتصاد الحرب. إن استخدام مسألة الجزاءات أداة لإخفاء مسؤولية النظام السوري في هذه المأساة أمر لا يخدع أحداً.

كما تعهد وزراء المجموعة المصغرة في 22 تشرين الأول/أكتوبر بعدم تمويل عودة اللاجئين إذا لم تتم وفقاً للمعايير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لم تتوفر بعد الظروف اللازمة لعودة طوعية للاجئين السوريين بأمان وكرامة. ولن يَسمح بالعودة إلا وجود عملية سياسية ذات مصداقية، وسيتعين على الأمم المتحدة أن ترصد هذه العودة. لا يمكن لأي مؤتمر أن يحقق ذلك. وسنعارض أي محاولة لتسييس موضوع عودة اللاجئين على حساب مصالح اللاجئين.

## المرفق التاسع

### بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

سأبدأ بآخر التطورات، الضربات الجوية الروسية في إدلب أمس، والتي تشكل أخطر خرق لوقف إطلاق النار منذ آذار/مارس. وأفادت صحيفة نيويورك تايمز اليوم بسقوط ضحايا مدنيين لذلك الهجوم وإذا ثبت صحة ذلك، فإنه أمر غير مقبول وانتهاك آخر للقانون الدولي الإنساني. وأشار السيد لوكوك إلى الهجمات التي تعرض لها العاملون في مجال المعونة الإنسانية الشجعان. وأريد أن أسلط الضوء على ما يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية وأشيد به، وأن أدين تلك الهجمات غير المقبولة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود أن أضيف إلى عناوين هذا الصباح مما ورد على لسان المتحدث باسم الأمم المتحدة. يقول الأطباء إن مرض فيروس كورونا قد تفشى في مخيمات اللاجئين في إدلب وفي شمال غرب سورية. وكما توقعنا، فإن ذلك يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية. وقد وصف مارك لوكوك الوضع المزري. وتتحمل روسيا والصين مسؤولية هائلة عن الحالة الإنسانية بعد أن استخدمتا حق النقض ضد المعابر الإضافية، الأمر الذي كان من شأنه أن يسهل إلى حد كبير إيصال المساعدات الإنسانية. فإلى أي مدى يمكن للمرء أن يفقد إنسانيته؟

وعلى المسار السياسي، نشكر المبعوث الخاص على إحاطته وعلى تسمية الأشياء بأسمائها. إن من الواضح من الذي يعرقل اللجنة الدستورية والعملية السياسية: من الواضح أن المسؤولية تقع على عاتق نظام الأسد. إن هذه التكتيكات التي تنطوي على المماطلة والعرقلة هي ببساطة أساليب بغيضة. وينبغي لروسيا أخيراً أن تستخدم نفوذها لقطع المساعدات العسكرية ووقف دعمها حتى يسهم النظام السوري في هذا الأمر نهاية المطاف. إن التكتيكات واضحة. إنهم يريدون إضاعة الوقت حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2021. ولا ينبغي أن يكون لدى النظام أي أوهام. ولن يتم الاعتراف بالانتخابات إذا أُجريت في ظل الظروف الراهنة. ولا بديل عن عملية سياسية موضوعية وحقيقية.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن ذلك غير ممكن في ظل الظروف الراهنة. وما زلنا بعيدين جدا عن الوفاء بالشروط الأساسية اللازمة للعودة الآمنة والطوعية والكريمة، على النحو الذي حددته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وبالعودة إلى مسألة الجزاءات، فإننا لم نشهد مثالا واحدا على أن الجزاءات المحددة الأهداف التي فرضها الاتحاد الأوروبي تحول دون تقديم المعونة الإنسانية. ولذلك، سنواصل فرض تلك الجزاءات. وعلينا أن نستهدف الأشخاص المسؤولين عن أعمال القتل والتعذيب في السجون السورية. إننا جميعا على علم بصور قيصر. ونحن جميعا ملزمون بمعاقبة المسؤولين عن إلقاء القنابل الكيميائية على السكان ومحاسبتهم. وليس لهذه الجزاءات آثار اقتصادية. فهي تستهدف أشخاصا معينين ولا تمنع المعونة الإنسانية. إننا دائما نستلهم من نيلسون مانديلا، الذي طلب أن تظل الجزاءات قائمة حتى نهاية الفصل العنصري.

فمن دون تحقيق المساءلة، لن تكون هناك مصالحة أو إعادة بناء معنوية أو مادية. وأود أن أشجع المبعوث الخاص على زيادة المشاركة في هذه المسألة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التقرير الأخير لـــ هيومن رايتس ووتش، الذي حقق في عشرات الغارات الجوية والبرية على أهداف مدنية في إدلب بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020. وخلص التقرير إلى

أن تلك الهجمات التي شنها النظام السوري وروسيا كانت جرائم حرب واضحة وقد تشكل جرائم ضد الإنسانية. ويجب متابعة نتائج هذا التقرير وتقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس التحقيق، التي توصلت جميعها إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سورية. والأدلة على هذه الجرائم دامغة وينبغي الاستماع إليها في المكان المناسب – في المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب ألا نتسامح مع الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم في سورية. إن من يرتكب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب ينبغي ألا يشعر بالأمان في أي مكان، وسيخضع للمساءلة. وما دام يجري استخدام حق النقض لمنع إحالة هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإننا سنستخدم جميع الوسائل المتاحة للتأكد من أن المسؤولين عنها سيُحاكمون في نهاية المطاف ونقوم بالحفاظ على الأدلة وإحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية حيثما أمكن ذلك.

ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى أن يرقى في النهاية إلى مستوى مسؤوليته وأن ينضم إلى مكافحة الإفلات من العقاب من أجل ضمان محاسبة المسؤولين عن التعذيب والقتل في السجون السورية وعن الجرائم والفظائع الأخرى. ولن تتحقق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في سورية من دون إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة بشأن جميع الجرائم والفظائع التي ارتكبت خلال النزاع السوري.

## المرفق العاشر

## بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما.

يتابع وفد بلدي بقلق بالغ تزايد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء البلد. ونلاحظ أيضا مع القلق أن آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1031) يشير إلى أنه لا يتسنى تحديد مصدر 92 في المائة من الحالات المؤكدة. ومع محدودية مرافق الرعاية الصحية، من الصعب للغاية إدارة جميع الحالات المؤكدة والمشتبه بها، بما في ذلك منع انتشار الفيروس على نطاق واسع بين المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بأن المزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أصيبوا بالفيروس، مما يزيد من انخفاض القدرة على أرض الواقع.

ولا يواجه الشعب السوري الضعيف أصلاً هذه الجائحة فحسب، بل إنه يتعامل أيضاً مع أثر الانكماش الاقتصادي، مصحوبا بتزايد انعدام الأمن الغذائي وخطر سوء التغذية الحاد، ناهيك عن اضطرار السوريين للعيش كل يوم محاطين بخطر العنف في مناطق معينة من البلد. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يبرز ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، على الرغم من هذه التحديات، فإن تعزيز الاستجابات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ويسر إندونيسيا أن تلاحظ أن الأمم المتحدة وشركاءها في مجال المساعدة الإنسانية يواصلون التصدي للتحديات اللوجستية التي تصادفهم بعد تخفيض العمليات عبر الحدود.

وندرك تماما أن العمليات عبر المعبر الحدودي الوحيد المتبقي لن تكون مثالية، ولكننا نأمل في أن يتسنى إيصال المزيد من المعونة الإنسانية عن طريق معبر باب الهوى بعد إجراء عدة تعديلات، مثل توسيع المركز ومشروع إصلاح الطرق الذي تموله الأمم المتحدة. وينبغي استكشاف جميع الطرائق عبر الحدود وعبر خطوط النزاع، ولا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ويجب بالتأكيد زيادة هذه العمليات الإنسانية ومعالجة الثغرات المتبقية قبل موسم الشتاء.

كما نود أن نشدد على الاحتياجات البالغة الأهمية للسكان في مخيمي الهول والركبان، بما في ذلك معالجة النقص في المياه في محيطة منطقة الباب، بشمال حلب، والأعطال المتكررة لمحطة مياه علوك، والذي يؤثر على العديد من الناس في محافظة الحسكة. ومرة أخرى، تكرر إندونيسيا نداء وكيل الأمين العام لوكوك وتحث جميع الأطراف المعنية على ضمان وصول قوافل المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة فوراً وبصورة آمنة ومن دون عوائق إلى جميع المناطق والسكان المحتاجين في جميع أنحاء سورية. إننا ندعو إلى عدم التسييس، لا شيء سوى لإنقاذ الأرواح.

ثانيا، إن الحفاظ على الهدوء هو إحدى الأولويات الحيوية. ونشعر بالجزع إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وعلى الرغم من استمرار صمود وقف إطلاق النار إلى حد كبير، فإن التوترات قد تؤدي إلى تصعيد. ونأسف للأنشطة العسكرية الأخيرة في إدلب ونحث جميع الأطراف على وقف الهجمات.

ونكرر نداء الأمين العام إلى إقرار وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، عملا بالقرار 2254 (2015)، وإلى احتواء الحوادث المزعزعة للاستقرار. إن الشعب السوري يحتاج على الأقل إلى بيئة غير عنيفة كي يعالج بفعالية وضعه الحالي المتمثل في أزمة اقتصادية وجائحة.

وتتوقف الأنشطة الإنسانية على التزام جميع الأطراف التزاما راسخا باحترام اتفاق وقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، فضلا عن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ثالثا، من الضروري دفع العملية السياسية قدما، عملا بالقرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نشكر المبعوث الخاص بيدرسن على استمراره في العمل النشط مع جميع الأطراف الرئيسية، بما في ذلك خلال رحلته الأخيرة إلى دمشق.

أكرر ما ذكره المبعوث الخاص بيدرسن في وقت سابق فيما يتعلق باللجنة الدستورية – وهو أنه من المهم للأطراف السورية والأطراف الدولية الفاعلة أن تبني الثقة خطوة خطوة وأن تطور تدريجيا عملية سياسية أوسع نطاقا لتنفيذ القرار 2254 (2015)، وأن تتأكد في الوقت نفسه من أن جميع الأطراف تعمل على تحقيق نتائج ملموسة وموضوعية من أجل الشعب السوري.

وترى إندونيسيا أن اللجنة الدستورية تحتاج في هذه المرحلة إلى النهوض بعملها الموضوعي الذي تيسره الأمم المتحدة. ولذلك نأمل بإخلاص في أن يتم بالفعل وفي وقت قريب عقد الاجتماع المقبل للجنة، المقرر إجراؤه في جنيف.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن التعاون والحوار القائمين على حسن النية والمستمرين بين جميع الأطراف السورية أساسيان، وأنه يجب علينا دائما أن نحترم المسار السياسي الذي تقوده سورية وتملكه.

## المرفق الحادي عشر

### بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. ونعتقد أن الجمع بين اجتماعات مجلس الأمن بشأن الحالتين السياسية والإنسانية في سورية لا يخدم فقط هدف تحقيق أمثل برنامج عمل للمجلس، بل وكذلك يستجيب للحاجة إلى إجراء تقييم شامل للحالة في البلد، حيث أمكن الجمع بين هذين المسارين منذ فترة طويلة بمساعدة عدد من زملائنا، نظرا لتسييس المسائل الإنسانية.

ونشكر المبعوث الخاص على المعلومات التي قدمها عن نتائج زيارته إلى دمشق والمناقشات التي أجراها هناك، بما في ذلك تلك المتعلقة بعمل اللجنة الدستورية. وهذه عملية تتم بملكية وقيادة سوريتين. ومن المهم إعطاء السوريين الفرصة للتفاوض بدون تدخل من الخارج. وينبغي ألا يكون عمل اللجنة الدستورية خاضعا لأية مواعيد نهائية. ونأمل أن يستمر عمل تلك الهيئة، من خلال وساطة المبعوث الخاص، وفقا لجدول الأعمال الذي اتفق عليه السوريون.

وقد ظل الوضع أكثر استقرارا منذ فترة في المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية. ويحدث ذلك على الرغم من تدابير الضغط السياسي والاقتصادي على الشعب السوري التي تتخذها بعض الدول الغربية. ولا تزال إدلب، التي يسيطر عليها إرهابيو هيئة تحرير الشام، والأراضي في الشمال الشرقي التي تحتلها الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، مناطق عدم استقرار. وفي منطقة خفض التصعيد في إدلب، يستمر تنفيذ الاتفاقات الروسية – التركية، على الرغم مما يقوم به الإرهابيون من أعمال استفزازية مستمرة. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في إدلب والمحافظات السورية الأخرى إلا إذا تم التغلب على إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام والمتواطئين معهم.

لقد استمعت بعناية شديدة إلى البيان الذي أدلى به السيد هيوسغن اليوم، كما أفعل دائما. ويمكنني أن أعلّق على كل جملة نطق بها، ولكنني لن أفعل ذلك لأن بياني سيستغرق وقتا أطول من اللازم. ولكن أود أن أشير إلى شيء واحد فقط. هناك رواية روسية كلاسيكية كتبها عميد الأدب الروسي، ميخائيل بولغاكوف، عنوانها "قلب كلب". وهي تحكي قصة كلب حوَّله الطبيب العبقري البروفيسور بريوبراجينسكي إلى إنسان. ودارت أحداثها خلال الفترة التي تلت الثورة الروسية، بعد أن تولى البلشفيون السلطة. يجلس البروفيسور بريوبراجينسكي – وهو شخصية تقليدية من أتباع النظام القديم – ومساعده على مائدة الغداء، ويقول البروفيسور: "أناشدك ألا تقرأ الصحف السوفياتية قبل الغداء لأنها تسبب عسر الهضم". وبالمثل، أناشد السيد هيوسغن ألا يقرأ صحيفة نيويورك تايمز قبل اجتماعات مجلس الأمن بشأن سورية. وقد أتيحت لنا الفرصة بالفعل للتعليق على بعض مقالات صحيفة نيويورك تايمز. لقد قرأنا كمية كبيرة من المعلومات الكاذبة عن روسيا في صحيفة نيويورك تايمز لدرجة أننا لم نفاجأ باستخدامه هذا المصدر اليوم. ومع ذلك فإننا نشجعه بقوة على عدم القيام بذلك في المستقبل.

ونظراً لعدم وجود أعمال عدائية باستثناء مكافحة الإرهاب في البلد، فإننا نتساءل بشكل متزايد عن سبب دعوة زملائنا الغربيين إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد في سورية. من الذي يحاولون حمايته؟ ومع من يقترحون أن نبرم مثل هذا الاتفاق؟

وقد شهدنا زيادة في الأنشطة الإرهابية في أجزاء أخرى من سورية، بما في ذلك في الشمال الشرقي. إن إفراج الإدارة الكردية مؤخرا عن 600 من أعضاء الدولة الإسلامية في العراق والشام من الحجز

هو أمر مثير للقلق. والعواقب الخطيرة لهذه الخطوة واضحة. فقد تلقينا بالفعل معلومات عن زيادة في الأعمال الإرهابية التي يقوم بها متطرفون يتسللون إلى المناطق التي تسيطر عليها دمشق ويقاتلون الجيش السوري.

وكذلك فإن الاحتلال الأجنبي ومحاولات تمزيق الأكراد من الدولة السورية المتعددة الطوائف، تغذي المشاعر الانفصالية وتسهم في التطرف المؤسف للسكان، وفي تزايد الصراعات القبلية في المنطقة. أما نحن من جانبنا، فندعو باستمرار إلى وحدة سورية واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونلاحظ جهود الحكومة السورية لإعادة بناء البلد بعد الصراع وتهيئة ظروف معيشية طبيعية لمواطنيها، بمن فيهم اللاجئون. ومهما حاول مناوئو دمشق منع ذلك، فإن الناس يريدون العودة إلى ديارهم، وهم يعودون بالفعل. ولا أحد يتحدث عن العودة القسرية. فالناس يقومون بذلك طوعاً. إنها حقيقة لا يمكن إنكارها.

وفي هذا الصدد، من الضروري تكثيف جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الشاملة لجميع السوريين الراغبين في العودة إلى وطنهم، وتهيئة الظروف المناسبة لهم، بما في ذلك إصلاح البنية التحتية الأساسية والاتصالات، وبناء المساكن، ومواصلة إزالة الألغام لأغراض إنسانية. إنها عملية شاقة تتطلب موارد مالية كبيرة. ولكن من الضروري الشروع في هذا العمل. وسيكون ذلك مثالا ممتازا على النهج الذي يشجعه عدد من الدول من أجل تحسين إدماج العمل الإنساني في المساعدة الإنمائية.

وسيعقد في دمشق يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر دولي معني بعودة اللاجئين والمشردين داخليا واستعادة الحياة السلمية، من أجل تكوين صورة شاملة عن أوضاع اللاجئين السوريين في المنطقة وشروط عودتهم إلى أماكن إقامتهم الدائمة. وقد وجهت الدعوات إلى مجموعة واسعة من الدول والمنظمات الدولية. وسيوفر المنتدى منبرا للحوار الموضوعي مع جميع أصحاب المصلحة بشأن جميع المسائل المتعلقة بتقديم المساعدة إلى السوريين العائدين إلى ديارهم.

وللأسف، نحن مضطرون إلى القول إن عددا من الزملاء بدأوا على الفور في تشويه سمعة هذه المبادرة الإنسانية بسبب تحيزهم ضد سورية. ونتلقى إشارات واضحة عن رفض عدد من الدول الغربية حتى مناقشة هذا الموضوع، على الرغم من أن مهمة تهيئة الظروف لعودة اللاجئين بشكل سلمي وطوعي وإعادة تأهيل المناطق المتضررة مدرجة في القرار 2254 (2015). وحتى فيما يخص هذه المسألة، ومع مناشدة الأمين العام رفع التدابير القسرية الانفرادية، يسعى زملاؤنا إلى اتباع نهج انتقائي.

ويجب أن نبحث عن حلول توافقية، ولكن للأسف، فإن ذلك لا يحدث. ولا نرى سوى زيادة في الضغط على دمشق، وفرض المزيد من الجزاءات، والاحتلال غير القانوني للأراضي، والاستفادة من الموارد الطبيعية السيادية ونهبها في الشمال الشرقي. ويحرم السكان المحتاجون في سورية، الذين يعيش معظمهم في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، من ذلك الدخل.

وعلى خلفية الجزاءات الانفرادية غير القانونية، فإن البلد محروم تماما ليس من مجرد الفرصة في التنمية المستدامة، بل كذلك من الحق فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المعايير المزدوجة في تطبيق الجزاءات، من ناحية، والتلويث غير المسؤول للبيئة في الشمال الشرقي – مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على صحة عدد هائل من السوريين الذين يعيشون في هذه المناطق – من ناحية أخرى، دليل على تزايد الاستخفاف. ونشعر بخيبة أمل لأن الأمم المتحدة لا تزال تتجاهل هذه المسألة.

ونلاحظ بارتياح التقدم المحرز في عمليات الأمم المتحدة لإيصال الإمدادات الإنسانية من داخل سورية، بما في ذلك من خلال الطرق العابرة لخطوط التماس. وهذا يثبت أن حكومة سورية تفي بالتزامها بتقديم المساعدة الإنسانية لسكان البلد، بما في ذلك في المناطق الخارجة عن سيطرتها، بطريقة غير تمييزية وغير مسيسة. ويحدث هذا على الرغم من الاتهامات والادعاءات العديدة المتكررة بأنه لا بديل عن الآلية العابرة للحدود. ولم يكن هذا مفاجئا لنا على الإطلاق، إذ أننا كنا نعرف دائما أن مسألة الآلية العابرة للحدود هذه كانت مجرد لعبة سياسية. وبالمناسبة، نود أن نسأل السيد لوكوك عما حدث للقافلة عبر خطوط التماس التي كان من المفترض أن تُرسل إلى إدلب منذ نيسان/أبريل.

في الختام، نود أن نبلغ مجلس الأمن بأنه في 16 تشرين الأول/أكتوبر، أعيد 27 طفلا روسيا تتراوح أعمارهم بين عامين و 13 عاما إلى روسيا من مخيم الهول. وقد كانت الرحلة الجوية التي نقلتهم، بعد تخفيف تدابير الحجر الصحي الناجمة عن الجائحة، هي الثالثة من نوعها. وإجمالا، أُعيد 102 من القصر الروس من سورية إلى بلدنا منذ عام 2017. وبالنظر إلى خطط إدارة المنطقة الشمالية الشرقية لتفكيك مخيم الهول، فإننا نلفت انتباه زملائنا إلى الحاجة المتزايدة إلى إعادة مواطنيهم إلى بلدانهم.

## المرفق الثاني عشر

## بيان مستشارة البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم، والمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الشاملتين.

إن من الواضح أن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية مترابطة. فلن تتحسن المسائل الإنسانية في البلد في غياب السلام والاستقرار، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة للجميع، يقودها السوريون ويمسكون بزمامها. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم للغاية أن يستمر زخم اللجنة الدستورية. ونتطلع إلى عقد الدورة المقبلة ونأمل أن يتوصل الرئيسان المشاركان للجنة إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال قريبا، حتى يمكن أن تُستأنف المناقشات من دون تأخير. فبالتأكيد يمكن للجنة أن تساعد في تيسير العملية السياسية الأوسع نطاقا. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك النساء، لضمان تحقيق سلام مستدام ومنصف لجميع السوريين. وفي هذا السياق، نعيد تأكيد دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص.

ونرحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2020/1031)، ونلاحظ مع الأسف انتهاكات وقف إطلاق النار، التي تُسجل بشكل شبه يومي، في شمال غرب سورية. إن الأعمال العدائية تقوض اتفاق وقف إطلاق النار وتضر بالمدنيين وتعرقل الاستجابة الإنسانية العاجلة وتدمر الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ومن الضروري أن تحترم أطراف النزاع الاتفاق وتذكرها بالتزامها بالامتثال الصارم لمتطلبات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن يظل تحقيق المساءلة عن الأفعال التي تشكل انتهاكا للقانون من الأولويات العليا.

ويظل يساورنا القلق إزاء المسائل المعلقة ذات الصلة بالمحتجزين والمفقودين. ونكرر الدعوة إلى الإفراج عن جميع المدنيين المحتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن أسر المفقودين تستحق معرفة مصير ذويها. ومن المؤكد أن هذه الإجراءات ستسهم أيضا في بناء الثقة والمصالحة داخل سورية وفي تعزيز العملية السياسية.

إن تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية، والذي تفاقم بسبب الانكماش الاقتصادي الحاد والجائحة العالمية، أمر مقلق. فالبلد يعاني من انعدام الأمن الغذائي والسلع الأساسية بعيدة المنال. ويزداد قلقنا على الشعب السوري مع اقتراب فصل الشتاء، والذي سيجلب معه عددا هائلا من الاحتياجات والتحديات الإنسانية الجديدة. ولذلك، فإننا نواصل دعم الآلية العابرة للحدود ونحث جميع الأطراف على العمل في شراكة من أجل توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية الحيوية باستخدام جميع الطرائق المتاحة وتمشيا مع المبادئ الإنسانية. وكذلك ندعو إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية التي قد تؤثر سلبا على الاستجابة الإنسانية وعلى اقتصاد البلد المثقل أصلا.

وفيما يتعلق بالنازحين، فإننا نؤكد أن عودتهم إلى أماكنهم الأصلية أو إعادة توطينهم في مناطق جديدة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة وأن تكون بناء على قرارات مستنيرة تماما. وعلاوة على ذلك،

نجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي للمساهمة في جهود إعادة إعمار سورية. فمن دون هذه المساعدة، لن يكون لدى النازحين واللاجئين ما يعودون إليه وسيضطر المدنيون إلى البقاء من دون هياكل أساسية.

ولن تتمكن سورية من الخروج من هذا النزاع وبدء عملية الانتعاش الطويلة إلا بدعم ثابت من المجتمع الدولي. ولذلك، يجب أن نعتمد نهجا عمليا وكليا عند مناقشة المسائل المعقدة التي تؤثر على البلد وشعبه.

## المرفق الثالث عشر

## بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالة في سورية.

يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء الزيادة الأخيرة في الأعمال العدائية وانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. إن هذه الزيادة في العنف تهدد وقف إطلاق النار، الهش أصلا، في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام الصارم بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار والامتناع عن الأعمال التي قد تزيد من حدة التوترات في المنطقة. وتعيد جنوب أفريقيا تأكيد دعمها الكامل للوقف التام لإطلاق النار على الفور في جميع أنحاء سورية، على النحو الذي دعا إليه المبعوث الخاص بيدرسن في السابق وتمشيا مع نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وكما ذكرنا من قبل، ما زال يساور جنوب أفريقيا قلق إزاء استمرار وجود قوات مسلحة في سورية وضرورة إنهاء التدخل الخارجي، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم لهذه الجماعات المسلحة. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وتظل جنوب أفريقيا تدعم العمل الهام جدا للجنة الدستورية وتشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن في هذه العملية. إن اللجنة تضطلع بدور هام في توفير منبر لجميع القطاعات والفئات داخل المجتمع السوري للتعبير عن آرائها والدخول في حوار حول المستقبل الذي تريده وتستحقه.

وتدرك جنوب أفريقيا، بفضل عملية انتقالها الديمقراطي وبناء دستورها، أن التقدم لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها. فبناء الثقة والعلاقات يستغرق وقتا. غير أنه يجب علينا كذلك أن نقر بأن الشعب السوري يريد التغيير. ولذلك، نشجع الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال والاتفاق على موعد للجولة الرابعة من مناقشات اللجنة الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف في اللجنة الدستورية إلى المشاركة بنشاط في مناقشات بناءة وحقيقية بشأن جدول الأعمال المتفق عليه.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية، فإن الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لوكوك بشأن الواقع الصارخ للحالة الإنسانية في سورية تثير قلقا بالغا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بتفاني وعمل جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العاملة في سورية، لا سيما في ضوء الظروف الصعبة التي يواجهها هؤلاء العمال والشعب السوري كل يوم.

إن استمرار العنف، وتدهور الاقتصاد، وما تخلفه الجزاءات الانفرادية من آثار، والعقبات التي وضعها وباء فيروس كورونا في المقدمة، والآثار التي خلفها صراع دام تسع سنوات، كلها عوامل أسهمت في نشوء حالة إنسانية تمس الحاجة في ظلها إلى تقديم المساعدة. إن تكلفة الطعام والضروريات الأساسية تجعل الحصول عليها بعيدا عن متناول معظم السوريين، الأمر الذي يتفاقم بسبب النفقات الإضافية للأقنعة والقفازات والمطهرات وغيرها من معدات الحماية الشخصية.

لذلك، في غاية الأهمية أن تتاح المساعدة الإنسانية، سواء من خلال آلية عبور الحدود أو من داخل سوريا، لجميع المحتاجين إليها. وفيما يتعلق بآلية عبور الحدود، أدى إغلاق معبر باب السلام إلى

تقليص الوصـــول إلى الأجزاء الشـــمالية من إدلب وحلب. ومن المتوقع أن تتصـــاعد الاحتياجات في هذه المناطق وغيرها من الأجزاء الشـمالية الشـرقية مع دنو فصـل الشـتاء؛ وبناء على ذلك، يجب أيضـا زيادة المساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول إليها. وندعو الحكومة السورية إلى زيادة تيسير المساعدة الإنسانية العابرة للحدود التي تقدمها الوكالات الإنسانية ذات الصلة.

تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى إيصال المعونة الإنسانية إلى كل من يحتاج إليها، على نحو آمن وغير متحيز ومن دون عائق، تماشيا مع أحكام القانون الإنساني الدولي، وضرورة ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وبالإضـــافة إلى ذلك، نحض جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المدارس والمرافق الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي.

إن الحالة الإنســـانية والاقتصـــادية الخطيرة قد تفاقمت جراء فرض عقوبات أحادية الجانب على سوريا. وإذ سلّمنا جميعا بالحالة المزرية التي يواجهها المدنيون السوريون، لوجدنا أن العبء الإضافي للتدابير القسرية الأحادية الجانب غير مقبول. وقد سمع المجلس من بعض أعضائه بأن التدابير الاقتصادية ليس لها أي تأثير على الحالة الإنسانية، ما لم تقدم معلومات موثوقة تدعم هذا الادعاء. ومن هنا ندعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقاريره المقدمة إلى المجلس لمحة عامة عن عواقب الجزاءات الانفرادية وتأثيرها المباشـــر وغير المباشر على الحالة الإنسانية في البلد.

في الختام، لا يمكن التوصل إلى حل للوضع في سوريا إلا من خلال المفاوضات والحوار. ونحض جميع الأطراف على ألا تدخر جهدا في السـعي إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). وبالإضـــافة إلى ذلك، نرحب بالإحاطة المشتركة عن الأوضاع السياسية والإنسانية في سوريا، حيث ذكرنا منذ فترة طويلة أن هذين المسـارين مترابطان. ولا يمكن إحراز تقدم في أي من المسـارين بمعزل عن الآخر، إذ أن عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية، يؤدي إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية مما ينجم عن ذلك زيادة الخسائر في الأرواح ودمار في الممتلكات.

لا بد من إيجاد بديل للحرب. ونهيب بالقوات العسكرية الأجنبية الخمس في سوريا احترام سيادة البلد، بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي احتفلنا بالأمس بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها. ونحض المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة تكثيف الدبلوماسية بين أصحاب المصلحة السياسيين السوريين وتعزيزها، حتى يتمكنوا من التغلب على الخلافات، وبناء الثقة وضمان عمليات شاملة وشفافة، والحصول على توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال، والتمهيد لحوار سياسي ودستوري قد يكون صـعبا وطويل الأمد – ولكنه غير دموي. ونناشـد من أجل عدم التدخل الأجنبي. ويمكن للمبعوث الخاص بيدرسن أن يعتمد على دعم جنوب أفريقيا على الطريق قدما.

## المرفق الرابع عشر

### بيان من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أشكر المبعوث الخاص لسوريا بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. ويحيط وفد بلادي علما أيضا بآخر تقرير للأمين العام عن الحالة الإنسانية في سوريا، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (S/2020/1031).

أود في البداية أن أؤكد من جديد موقف تونس الثابت نحو حل الأزمة السورية وإنهاء معاناة الشعب السوري، لا يوجد بديل مجدٍ للتوصل إلى تسوية سياسية تتماشى مع القرار 2254 (2015). وإلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي، يجب الاستمرار في بذل الجهود لضمان تقديم المساعدة القائمة على المبادئ في مجال إنقاذ الأرواح باستخدام طرائق عبر الخطوط وعبر الحدود، بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة، والهشاشة والضعف المتزايدين بسبب الانكماش الاقتصادي وانتشار مرض فيروس كورونا "كوفيد-19"

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير "كوفيد-19" على شتى جوانب سُبل عيش السوريين، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، وعلى التمتع الواضح بحقوقهم الأساسية. ونشعر بانزعاج شديد إزاء المستويات الهائلة من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك انعدام الأمن المائي، في سوريا، وهي مستويات من المرجح أن تؤدي إلى الجوع والفقر والصراع، وتؤخر اتخاذ تدابير الوقاية من "كوفيد-19"

وتشيد تونس بتوسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في سوريا، بما يشمل إعادة تأهيل المستشفيات، والمدارس، والطرق، والمياه والكهرباء والمرافق الصحية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية للأزمة. ونشدد على أهمية تعزيز جهود الإنعاش المبكر، وبناء قدرة السوريين على الصمود من خلال إعادة إصلاح الهياكل الأساسية للخدمات، وتقديم المساعدات المستدامة لكسب الرزق، حسب الاقتضاء. وتتطلب هذه الجهود من وكالات الأمم المتحدة وضع برامج إنسانية وإنمائية مشتركة ومنسقة، وتتطلب أيضا تزويدها بالأموال الكافية.

ونشدد أيضا على أن تقديم المعونة المنقذة للحياة وتدابير الوقاية من "كوفيد-19" والتصدي له ستكون أكفأ إذا كان بالإمكان الاعتماد على تعاون جميع الأطراف وعلى احترام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2532 (2020)، مما يتيح وصول المعونة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الطبية، بصورة آمنة ومستدامة ومن دون عوائق، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والطبي. وفي ضوء التوترات المتزايدة والعنف وتلويحات تمهد للعودة إلى الصراع، لا سيما في شمال سوريا والشمال الشرقي فيها وجنوبها، لا يزال من المهم جدا استعادة الهدوء من خلال التنفيذ الكامل والدائم لوقف إطلاق النار في البلد، استجابة لنداء الأمين العام والمبعوث الخاص بيدرسن.

تتطلع تونس إلى عقد الجولة الرابعة من محادثات اللجنة الدستورية في جنيف في الأجل القريب. ونأمل أن ترسي مناقشات المبعوث الخاص بيدرسن مع الأطراف السورية الأساس المشترك للتمكين من تحقيق التقدم المنشود في عمل اللجنة الدستورية والعملية السياسية بأوسع معانيها. ونحث الأطراف السورية على أن تضع مصالح الشعب السوري في المقام الأول، وأن تتحلى بالمرونة، وتبحث عن قواسم مشتركة حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن موعد انعقاد الجولة الرابعة من المحادثات وجدول أعمالها.

نحن قلقون للغاية إزاء الخطر المتزايد في سوريا النابع من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذي يزعم بأنه يسيطر على مساحات جديدة من الأراضي في البادية السورية. لقد أصبح من الواضح بجلاء متزايد أنه بعد مرور عام على وفاة زعيم داعش أبو بكر البغدادي، أخذ هذا التنظيم الإرهابي يستعيد قوته بطريقة تهدد السلامة الإقليمية لسوريا واستقرار المنطقة.

وتؤكد تونس مجددا الحاجة الملحة إلى بذل جهود منسقة وحازمة لمكافحة الإرهاب، وفقا للقانون الدولي، من أجل القضاء على المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، واستعادة السلام والاستقرار الإقليميين، والتمكن من التوصل إلى حل للأزمة السورية في الأجل الطويل. ونود أيضا أن نشدد على أن الفراغ في سوريا بسبب إطالة أمد الصراع، والانهيار الاقتصادي، وتفشي مرض "كوفيد-19" الذي يُمَكّن قوى واسعة لعدم الاستقرار من التمدد عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما.

أخيرا، نكرر أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. والطريق الوحيد الدائم للمضي قدما يتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية بقيادة سورية، وملكية سورية، تيسرها الأمم المتحدة، وفقا للقرار 2254 (2015)، تسوية تلبي التطلعات المشروعة للسوريين، وتصون سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتنهي الإرهاب والتدخل الأجنبي، وتعيد السلام والاستقرار إلى ربوع البلد والمنطقة.

## المرفق الخامس عشر

## بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما المقدمتين اليوم. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل لعملها الدؤوب بشأن سورية، ونثني على الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لتلبية احتياجات الشعب السوري في ظروف مزرية في الميدان.

كما أعرب عن امتناني للمشاركين في صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني على البيان الذي أدلى به السفير البلجيكي (المرفق الثالث). وأود أن أتفق معه على أنه ينبغي لنا أن نكفل أننا نركز بشكل منفصل على الحالة الإنسانية لدى المضي قدماً ببرنامج عملنا.

وأود أيضاً، في البداية، أن أعرب عن بعض القلق إزاء التقارير التي تفيد بشن هجوم جوي روسي كبير على مقاتلي المعارضة في محافظة إدلب أمس. ويبدو أن هذا هو أكبر هجوم منفرد في إدلب منذ دخول وقف إطلاق النار في 5 آذار/مارس حيز التنفيذ. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الجهات الفاعلة الرئيسية، إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تصعيدية، ما يهدد بتقويض وقف إطلاق النار الهش.

يصادف يوم الجمعة 30 تشرين الأول/أكتوبر مرور عام على انعقاد اللجنة الدستورية لأول مرة. فعندما انطلقت لأول مرة، أعرب مجلس الأمن عن تصميمه في بيانه الرئاسي S/PRST/2019/12، الصادر في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على أن يكون ذلك بداية للعملية السياسية لإنهاء النزاع وفقاً للقرار 2254 (2015) الذي يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين.

ولكن منذ 30 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت اللجنة في مناسبتين أخريين فقط – مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومرة في آب/أغسطس من هذا العام. وفي ذلك الوقت، لم يكف عدم إحراز تقدم كبير فحسب، بل يبدو أنه لا يزال من الصعب حتى حمل النظام على الموافقة على حضور الاجتماعات. وكان ينبغي لهذا الشهر أن يشهد جولة أخرى من المحادثات، ونأسف لأن إصرار النظام على جدول أعمال لا يتماشى مع ولاية اللجنة يعني أن ذلك لم يحدث.

لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة من دون دستور جديد، حيث يحق لجميع السوريين المشاركة فيها، بمن فيهم أفراد الشتات، على النحو المتوخى في القرار 2254 (2015). فالانتخابات التي لا تفي بتلك المتطلبات ستحرم ملايين السوريين من فرصة المشاركة في تقرير مستقبل سورية والمشاركة في امتلاك زمام العملية السياسية، على النحو الذي أقره المجلس.

وللأسف، يبدو أن هناك نقصاً مماثلاً في إحراز تقدم بشأن الجوانب الأخرى للقرار 2254 (2015). ولم يحدث إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً بأي عدد ذي أهمية على الرغم من الدعوات المتواصلة من مجلس الأمن والأمم المتحدة. ولم يتم بعد استيفاء شروط العودة الآمنة والطوعية للاجئين، لا لسبب سوى لأن النظام لا يزال يهدد أمن العائدين. وفي هذا الصدد، أود أن أردد ملاحظات زميلي في الولايات المتحدة وأن أقول إن المملكة المتحدة لن تحضر أي مؤتمر، لا سيما في مكان غير محايد مثل دمشق، يتجاهل عمداً هذا المطلب الأساسي ويحرم من المشاركة من يزعم أنه يناقش عودتهم.

ومن الواضح أن المساعدة الإنسانية لا تصل بعد إلى من هم في حاجة إليها. ويوضح تقرير الأمين العام في 14 تشرين الأول/أكتوبر (S/2020/1031) أن ما يقرب من ثلثي مرافق الرعاية الصحية في شمال شرقي سورية، التي كانت تعتمد على المساعدات العابرة للحدود، لم يتم الوصول إليها عن طريق المساعدات عبر الخطوط في عام 2020. ونشيد بجهود الأمم المتحدة في شمال غربي سورية، بما في ذلك الإصلاح العاجل للطرق وتوسيع نطاق عملية باب الهوى، للمساعدة على الحد من الأضرار الناجمة عن شطب باب السلام بلا داع من قرار المعونة عبر الحدود. تمسّ الحاجة إلى الوصول إلى هذه المساعدات. ولا يزال قرابة مليون فروا من هجوم النظام المدعوم من روسيا على إدلب في الشتاء الماضي مشردين في معظمهم ويعيشون في مخيمات مؤقتة بائسة، ويؤكد تقرير الأمين العام مع اقتراب تشرين الثاني/نوفمبر أن 3,1 مليون شخص يحتاجون إلى دعم إضافي للشتاء. تثير الأنباء عن نقص الوقود، الذي أخر قوافل المساعدات في حمص وحماة في سبتمبر/أيلول، قلقاً بالغاً مع انخفاض درجات الحرارة. كما أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير مرض فيروس كورونا في سورية. وهناك حاجة ماسة إلى المياه، بما في ذلك في مدينة الباب، لتمكين النظافة الصحية الجيدة التي تساعد على منع انتشار المرض، كما أن مرافق الرعاية الصحية ضرورية لعلاج المصابين. وبعضها غير قادر بالفعل على استيعاب جميع الحالات المشتبه فيها لمرض فيروس كورونا. وقد التزمت المملكة المتحدة بمبلغ 33 مليون جنيه استرليني – 43,1 مليون دولار – علاوة على ذلك للتصدي لمرض فيروس كورونا في سورية. لكن الهجمات الـ 24 التي وقعت هذا العام، التي أثرت على الرعاية الصحية وقتلت 13 عاملاً صحياً، تزيد من الضغط وتفاقم الحالة الإنسانية.

تبرز هذه الهجمات مرة أخرى – إذا كنا بحاجة إلى إبرازها مرة أخرى – الحاجة إلى تسوية سياسية تمشياً مع القرار 2254 (2015) من أجل حل الأزمة. وأود أن أختم بحثّ جميع من لهم نفوذ في دمشق على الضغط على النظام لكي يشارك بشكل هادف.

## المرفق السادس عشر

## بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر مارك لوكوك على إحاطته بشأن استمرار الحالة الإنسانية المتردية في البلد. وأود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص، باسم حكومتي، على جهوده بشأن سورية. إننا في وفد بلدي ممتنون للاطلاع على آخر المستجدات من زياراته الأخيرة إلى دمشق لإحياء العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

إن السبيل المشروع الوحيد لتأمين مستقبل سلمي للشعب السوري هو خارطة الطريق المتفق عليها دولياً للانتقال السياسي المحددة في قرارنا 2254 (2015). ونرى أنه يجب على مجلس الأمن اليوم أن يوضح لدمشق وموسكو والشعب السوري أنه لا يوجد حل بديل للنزاع السوري.

وستظل حكومة الولايات المتحدة ثابتة في دعوتها إلى تنفيذ القرار 2254 (2015) وما يدعو إليه القرار من عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

إن ما سمعناه الآن من عدم إحراز تقدم في اللجنة الدستورية أمر مؤسف وغير مقبول. لقد أحبط نظام الأسد من جانب واحد أي تقدم في اللجنة الدستورية على الرغم من موافقته على اختصاصات المبعوث الخاص واللائحة الداخلية الأساسية للجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة للجميع، بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة في جنيف (S/2019/775، المرفق).

وفي الوقت الحاضر، وحسبما نسمع، يرفض الرئيس المشارك للجنة الممثل للنظام الموافقة على جدول أعمال أو موعد لأي اجتماع لاحق. وطوال العام الماضي، أعرب كل عضو في المجلس عن تأييده لعمل اللجنة. ونعتقد أن الوقت قد حان لنقول كفى لنظام الأسد. يجب على اللجنة الدستورية أن تمضي قدماً في عقد اجتماعات موضوعية منتظمة دون مزيد من العرقلة من جانب دمشق.

وتدعو حكومة الولايات المتحدة جميع الأطراف في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي تعني النظام والمعارضة السورية، إلى الالتزام بمبادئ محددة، بما في ذلك الالتزام بوحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، ومبدأ حماية حقوق جميع السوريين، وأخيراً، مبدأ ضمان وصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة دون عوائق في جميع أنحاء البلد. ولكي يتجاوز الطرفان المناقشات السابقة بشأن المبادئ الأولى ويتناولا الإصلاحات الدستورية مباشرة، يجب على نظام الأسد أن يشارك بنشاط في تنظيم وعقد الاجتماعات المقبلة للجنة الدستورية.

ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لمنع ممثلي النظام من الاستمرار في عرقلة التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال بينما ندخل في الأشهر الأخيرة من عام 2020. وتشعر حكومة الولايات المتحدة بالقلق من أن هدف نظام الأسد هو زيادة عرقلة عمل اللجنة حتى دخول عام 2021، في حين أن من المقرر، كما يعلم جميع الأعضاء، إجراء انتخابات رئاسية في سورية في نيسان/أبريل.

ونعتقد أن أمل النظام هو إبطال عمل المبعوث الخاص بيدرسن ونداءاتنا، وهي نداءات المجلس، الداعية إلى تحقيق الانتقال السياسي عن طريق التفاوض. إن سورية غير مستعدة تماما لإجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشفافة تشمل مشاركة السوريين في المهجر. ولهذا السبب، نحتاج إلى عمل اللجنة

الدستورية، ونحتاج إلى أن تقوم الأمم المتحدة بتسريع تخطيطها لكفالة مصداقية الانتخابات المقبلة في سورية.

وتحث الولايات المتحدة المبعوث الخاص بيدرسن على اتخاذ أية تدابير يرى أنها مناسبة لتيسير جهود الأطراف بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة ومبادئها، وكذلك أن يحدد للمجلس من يعرقل التقدم. ونطلب من المبعوث الخاص أن يضغط على النظام السوري لكي يتصرف وفقا للاتفاقات التي توصل إليها بشأن جدول الأعمال حتى يتسنى عقد الدورة المقبلة في أقرب وقت ممكن، مع استمرار عقد الاجتماعات بانتظام إلى غاية نهاية العام.

ونتوقع من الأمم المتحدة والأطراف السورية أن تعمل على منجزات مستهدفة ملموسة بشأن تدابير أخرى لبناء الثقة. وسوف تشمل هذه التدابير عناصر من قبيل الإفراج من جانب واحد عن المحتجزين تعسفيا الذين يقبعون في سجون النظام المكتظة. ويمكن أن تشمل استعادة حقوق الملكية والسماح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة بشكل منتظم إلى جميع أنحاء سورية، فضلا عن الاستعدادات لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفقا للقرار 2254 (2015).

ويتمثل حجر الزاوية لإحلال السلام في سورية والحل السياسي التفاوضي في وقف إطلاق النار الدائم، القابل للتحقق منه، في جميع أنحاء البلد. ومرة أخرى، تدعو الولايات المتحدة إلى أن التقيد الكامل باتفاق وقف إطلاق النار في إدلب المبرم في 5 آذار/مارس من قبل جميع الأطراف الفاعلة في الميدان في الشمال الغربي – روسيا وتركيا وسورية وإيران. ويجب على المجلس أن يواصل المطالبة بموافقة النظام على الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الأزمة الإنسانية المستمرة. وأشكر مرة أخرى مارك لوكوك على إحاطته. إن وفد الولايات المتحدة يحيي العمل الشجاع الذي تعكف عليه الأمم المتحدة وجميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يعملون لمساعدة الشعب السوري. إن الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الشمال الغربي في الحوادث الثلاثة المنفصلة التي وصفها السيد لوكوك، تبعث على القلق الشديد، ونود أن نعرب عن تعازينا الخالصة لأولئك الذين فقدوا أحباءهم في ذلك العنف.

إن الغارات الجوية الأخيرة ضد المدنيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية والتي سمعنا عنها للتو ليست سوى أحد الأمثلة الكثيرة التي تثبت بدون شك أن سورية لا تزال بلداً في حالة حرب. ولا يمكن فحسب تجاهل فشل النظام في التصدي لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب استمرار تسييس عمليات تسليم المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة، كما لا يمكن مكافأته بمشاريع إعادة الإعمار أو بناء القدرات أو تطبيع العلاقات مع دمشق. لذلك، تدعو الولايات المتحدة الأمم المتحدة إلى التقيد التام بمبادئها ومعاييرها، ومواصلة تركيزها على عمليات الإغاثة الإنسانية داخل سورية إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سياسي.

وأعتقد أن الظروف داخل سورية، كما سمعنا، غير مواتية بعد إلى تيسير عودة اللاجئين على نطاق واسع. وهذا هو موقف مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. كما أنه موقف حكومة الولايات المتحدة والجهات المانحة الرئيسية الأخرى التي تقدم الجزء الأكبر من التمويل لتخفيف معاناة الشعب السوري.

لذلك، تدعو الولايات المتحدة نظام الأسد إلى التوقف عن استهداف السوريين الذين عادوا إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام ووقعوا اتفاقات مصالحة، وندعو نظام الأسد إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بعودة اللاجئين إلى البلد بشكل آمن وطوعي وبكرامة، وفي الوقت المناسب.

ونعتقد أنه من المهم أن نكون واضحين بشأن تقييم الأمم المتحدة لشروط العودة لأن ذلك يجب أن يكون مبدأنا التوجيهي، وليس الأولويات السياسية لسورية أو روسيا. لقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن خطط لاستضافة مؤتمر في دمشق الشهر المقبل حول عودة اللاجئين على الصعيد الدولي، كما يعلم العديد من الأعضاء. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً راسخاً أن مثل هذا المؤتمر سيأتي بنتائج عكسية وأنه من غير المناسب على الإطلاق لأي منظمة عسكرية أن تدير عمليات عودة اللاجئين في سورية – سواء أكانت روسيا أو غيرها.

ولا يتناول المؤتمر بأي شكل من الأشكال الأسباب الجذرية للنزاع الذي أدى إلى نزوح ملايين اللاجئين في سورية. ويهدف المؤتمر إلى مناقشة عودة اللاجئين، وهو أمر سابق لأوانه تماماً نظراً لعدم توفر الظروف على أرض الواقع التي من شأنها أن تتيح أي عودة للاجئين على نطاق واسع. ولن يؤدي تشجيع عودة اللاجئين قبل الأوان إلا إلى عدم الاستقرار وفتح المجال مجددا للنزوح. ونشير أيضا إلى أن المؤتمر لم يتم تنسيقه مع الأمم المتحدة أو مع البلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين، مثل ألمانيا وتركيا.

وفي شهر نيسان/أبريل، خلص تقرير مجلس التحقيق التابع للأمين العام والمعني بشمال غرب سورية (S/2020/278، المرفق) إلى أنه من المحتمل للغاية أن تكون الحكومة السورية وحلفاؤها، أي وزارة الدفاع الروسية، مسؤولتين عن شن هجمات ألحقت أضراراً بالمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، مما يلحق المزيد من الدمار بالشعب السوري.

لقد انسحب الاتحاد الروسي رسميا العام الماضي من ترتيباته مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتنسيق العمليات وتفادي التضارب، ووضع ذلك المستشفيات ومخيمات المشردين داخليا من المدنيين والعاملين في المجال الطبي في مرمى نيرانه، مما كان له أثر مدمر في جميع أنحاء شمال غرب سورية. وبكل صراحة، لا تعتقد حكومة الولايات المتحدة أن الجيش الروسي جهة استضافة موثوق بها لإجراء مناقشة ذات مغزى بشأن عودة اللاجئين.

ولهذه الأسباب، لن تحضر الولايات المتحدة المؤتمر. ونحث الأمم المتحدة وجميع الآخرين بشدة على عدم حضور هذا المؤتمر الذي نظمه المسؤولون عن نزوح اللاجئين أصلا.

ولا تزال عمليات إيصال المساعدات إلى المناطق التي عادت إلى سيطرة نظام الأسد في الآونة الأخيرة في الجنوب الغربي وضواحي دمشق، وكذلك في الشمال الغربي والشمال الشرقي، غير كافية، كما سمعنا، لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لكوفيد-19. لقد حرم آلاف المدنيين المقيمين في مخيم الركبان من وصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لمدة 13 شهراً بسبب عدم موافقة النظام وروسيا.

ولذلك، ندعو نظام الأسد وروسيا إلى السماح فورا بوصول المساعدات الإنسانية إلى المخيم بدون قيود، بما في ذلك شحنات الأمم المتحدة الإنسانية وبعثة لتقييم الاحتياجات إلى مخيم الركبان حتى تتمكن الأمم المتحدة من العمل على إيجاد حلول لمن تبقى في المخيم.

واسمحوا لي أن أنهي بياني بالقول إن إدارة ترامب وحكومة الولايات المتحدة ستواصلان اتباع نهج الحكومة بأكملها، بما في ذلك من خلال تنفيذ قانون قيصر الذي سنته الولايات المتحدة، لمواصلة العزلة الاقتصادية والدبلوماسية لنظام الأسد إلى أن يحرز ذلك النظام تقدما ملموسا لا رجعة فيه نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما لحماية الشعب السوري وضمان أن يكون له المستقبل الذي يستحقه – مستقبل يتحكم فيه.

## المرفق السابع عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات بشأن الأوضاع السياسية والإنسانية في سورية. وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على عملهم الشاق في الميدان في هذا الوقت العصيب للغاية. وأرحب بممثلي سورية وتركيا في جلستنا اليوم.

لا يزال الملايين من السوريين يعانون يوميا. ولن تخف حدة مآسيهم بدون تحقيق إنجازات على الجبهتين السياسية والإنسانية. ويمكن أن تزداد الحالة سوءا مع انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وحلول فصل الشتاء.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا قلقنا البالغ إزاء استمرار تأثير عدم الاستقرار على المدنيين في مختلف أنحاء سورية، ما تسبب في وفاة وإصابة حوالي 300 مدني خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وندين بشدة الهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والأعيان المدنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية يبعث على الجزع، لا سيما عندما يستمر تفاقم أثر الجائحة الذي لا يمكن التغلب عليه، حيث لا يمكن تعقب 92 في المائة من الحالات، كما إن نظام الرعاية الصحية يزداد يأسا.

وأود أن أشدد في جلسة اليوم على أكبر احتياجين للشعب السوري.

أولا، إنه يحتاج إلى تسوية سياسية مُجدية للأزمة التي دامت عقدا من الزمن. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي من خلال عملية يقودها السوريون ويملكها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، وفقا للقرار 2254 (2015)، بما يتفق تماما مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ويرحب وفد بلدي باستئناف الاجتماعات في إطار اللجنة الدستورية التي يملكها ويقودها السوريون في أواخر آب/أغسطس. ونحن نتطلع، بغية إيجاد حل مستدام وكفالة الاستقرار الدائم، إلى مزيد من المناقشات بتواتر أكثر فيما بين أصحاب المصلحة السوريين على نحو بناء أكثر. ونؤيد تأييدا تاما الدور التيسيري للأمم المتحدة والمبعوث الخاص، فضلا عن كل التعاون الدبلوماسي المجدي في هذا الصدد.

وهدوء الحالة الميدانية شرط أساسي لتيسير العملية السياسية. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن العنف، فضلا عن مواصلة بذل الجهود لمكافحة الإرهاب، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

ثانيا، في الوقت الذي يجري فيه البحث عن حل سياسي، لا بد من تحسين الحالة الإنسانية بهدف التخفيف من بؤس الشعب السوري. وهناك عاملان حيويان لهما أهمية كبيرة هما: أولا، ضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق؛ وثانياً، تسهيل الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

ونظرا للصـــعوبات اللوجســـتية والإدارية المتبقية، يحيط وفد بلدي علما بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومختلف الأطراف لضـمان اسـتمرار تقديم المسـاعدة الإنسـانية إلى المحتاجين. وتشـمل هذه الجهود عمليات عبر الحدود في جميع أنحاء الشـمال الغربي وعمليات تسـليم عبر الخطوط إلى الشـمال الشـرقي. وندعو إلى تكثيف الجهود لمعالجة الثغرات في هذا الصدد.

ونحث جميع الأطراف في سـورية على تهيئة أفضـل الظروف من أجل فعالية العمليات الإنسـانية، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصـلة دعمه خلال هذه اللحظة الحرجة. وينبغي تعزيز المسـاعدة لزيادة القدرة على الاستجابة لكوفيد-19 ومكافحة انعدام الأمن الغذائي وتوفير إمدادات كافية لفصل الشتاء.

وكذلك ندعو الأطراف المعنية في ضـــوء تأثير كوفيد-19 إلى معالجة المســـائل المبلغ عنها فيما يتعلق بالحالة في مختلف مخيمات المشردين داخليا، ونقص المياه في مدينة الباب وما إلى ذلك.

## المرفق الثامن عشر

## بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري

يشكركم وفد بلدي، السيدة الرئيسة، على قيادتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر وعلى مواقف بلدكم التي تستند إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط تثبت يوما بعد يوم صحة ما كنا نؤكده على مدى السنوات التسع الماضية. فقد لفتنا انتباه المجلس مرارا إلى أن بعض حكومات الدول الأعضاء تبذل جهودا محمومة لزعزعة أمن واستقرار بلداننا من أجل خدمة مصالحها الأنانية الضيقة، فضلا عن جداول أعمالها العدوانية والتدخلية. كما بينت هذه الأحداث مرة أخرى ما نبهنا إليه فيما يتعلق بانعدام الحكمة وسط صانعي القرار في بعض العواصم الغربية، بما في ذلك الدول الغربية ذات العضوية الدائمة في المجلس. فصناع القرار هؤلاء مستعدون لبيع أرواحهم للشيطان – من أجل تحقيق جداول أعمالهم – والإشراف شخصيا على آليات ولجان تحقيق شائنة على حساب أمن واستقرار بلدي ودماء شعبه ورفاهه، وعلى حساب ميثاق الأمم المتحدة ومصداقيتها ودورها.

وقد لفتنا انتباه المجلس مرارا إلى خطر نشر الإرهاب وكياناته ومجرميه، بغض النظر عن الأقنعة التي يتخفى وراءها، وإلى ضرورة عدم التسامح مع رعاته والمستثمرين فيه. وكنا نتكلم بحسن نية لصالح البشرية جمعاء، ومع ذلك صمت الدول الغربية آذانها عن تحذيراتنا.

ويمكننا جميعا أن نرى اليوم، للأسف، آثار تلك السياسات الغربية الخرقاء، حيث انقلب الوحش على صانعيه. ولم يعد نظام أردوغان الراعي للإرهاب يكتفي بأداء المهام الموكلة إليه، أي الترويج للحركات الإسلاموية – وليس الإسلامية، كما يدعي المخادعون دائما – ورعايتها في العديد من بلدان المنطقة، وقد دعم بلا حدود المنظمات الإرهابية والإرهابيين العابرين للحدود الوطنية الذين تسللوا إلى بلدي عبر حدودنا الشمالية. بل رأى أردوغان نفسه سلطانا عثمانيا جديدا يمكن لجيوشه ومرتزقته غزو البلدان المجاورة له في الشرق الأوسط وأوروبا من دون أي رادع قانوني أو أخلاقي، وكأن الوقت قد توقف عند السنوات التي سبقت عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة وذخيرة 100 عام من المعاهدات القانونية والصكوك والقيم الأخلاقية الدولية.

لقد وسّع نظام أردوغان تدخلاته العسكرية وجرائمه الخطيرة ودعمه للإرهاب إلى ما وراء حدود بلدي ليشمل العديد من بلدان منطقتنا وجوارها. وهذا يشمل العراق وليبيا ومصر وتونس والصومال واليونان وقبرص وأرمينيا وأذربيجان وغيرها، وقد يفكر في سبل الدخول عبر أبواب فيينا مرة أخرى. إن هذه تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين، وما كان لها أن تحدث لولا الحماية التي توفرها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي لحليفها، وهي حماية مماثلة للرعاية والحماية التي منحتها للاحتلال الإسرائيلي على مدى العقود السبعة الماضية.

وقد طالبنا المجلس مرارا وتكرارا بمحاسبة نظام أردوغان على انتهاكاته للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والتزاماته التعاهدية وعلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد بلدي، والتي بدأت بانتهاك اتفاق أضنة الأمني المبرم بين البلدين في عام 1998. فينبغي أن يحاسب نظام أردوغان على تجنيد ودعم وتدريب وتسليح الآلاف من الإرهابيين المحليين والعابرين للحدود الذين جلبهم هذا النظام وحلفاؤه من أكثر من 100 بلد، وفقا لتقارير الأمم المتحدة ولجان المجلس

المتخصصة، وتزويدهم بالدعم السياسي والعسكري والإعلامي. وقد بدأ نظام أردوغان يدمج هؤلاء الإرهابيين في قواته وفي شن أعمال عدوانية واحتلال أجزاء كبيرة من شمال بلدي وسرقة ونهب ثروات الشعب السوري وموارده الطبيعية، بما في ذلك الآثار والنفط والغاز والمصانع والآلات والمحاصيل الزراعية. كما إنه يحرض على التشريد القسري والتغيير الديمغرافي، وذلك بفرض التتريك واستخدام مياه الشرب كسلاح ضد المدنيين. وعلاوة على ذلك فقد تعمد هذا النظام، إلى جانب الجماعات الإرهابية المرتبطة به، إشعال النيران في مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير وأشجار الزيتون والحمضيات، ما حرم أصحابها من مصدر رزقهم الوحيد.

ونأسف لأن مجلس الأمن لم يبد تضامنه على الأقل مع السوريين الذين تضرروا من الاعتداءات بالحرق المتعمد التي وقعت مؤخرا في مناطق واسعة في عدة محافظات في بلدي. وبطبيعة الحال، كانت الدول الغربية ستملأ أروقة الأمم المتحدة بالصراخ وتدعو إلى عقد اجتماعات عاجلة إذا اندلعت تلك الحرائق في المناطق التي تسيطر عليها منظمة هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة الإرهابية أو في مناطق الاحتلال الأمريكي أو التركي.

وبالإضافة إلى الجرائم المذكورة أعلاه التي اقترفها النظام التركي، تنصّل ذلك النظام من التزاماته وتعهداته بموجب نتائج اجتماعات أستانا وتفاهمات سوتشي بشأن منطقة إدلب، وبنى ما يسمى بجدار الفصل في أجزاء من أراضي الجمهورية العربية السورية وتلاعب بمواقع الحجارة التي تضع العلامات لحدودنا المؤقتة المشتركة. وعلاوة على ذلك، حاول استغلال مسألة اللاجئين لابتزاز أوروبا وإبرام صفقات معها، بالإضافة إلى نقل الإرهابيين والمرتزقة الأجانب الذين يسميهم البعض "المعارضة المسلحة المعتدلة" من سوريا إلى ليبيا، في حين يحاول ذلك النظام حاليا سرقة مصادر الطاقة في البحر الأبيض المتوسط.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن جرائم الاحتلال التركي لن تغير بأي شكل من الأشكال الواقع القانوني للأراضي التي يحتلها وأنها جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، ولن تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى المساس بالحقوق القانونية والسيادية للجمهورية العربية السورية، ولن تكون سابقة لأي تعليم ثنائي للحدود في المستقبل.

وتواصل الإدارة الأمريكية وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي سياسات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي للشعوب بواسطة التدابير القسرية الأحادية التي يفرضانها على بلدي. وتهدف هذه التدابير إلى خنق المدنيين وحرمانهم من الغذاء والدواء والوقود والمعدات الطبية الأساسية، علاوة على منع إعادة الإعمار وعودة المشردين، في تجاهل واضح للقانون الدولي وميثاق منظمتنا ولنداءات الأمين العام وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بضرورة رفع هذه التدابير، خاصة بسبب التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا وضرورة التصدي لها.

وأود أن أبلغ المجلس بقرار الحكومة السورية عقد مؤتمر دولي معني باللاجئين في دمشق يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث سيتمكن ممثلو الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من المشاركة فيه سواء كان ذلك افتراضيا أو بالحضور الشخصي. ويهدف المؤتمر إلى متابعة النداء الذي وجهته حكومة بلدي في عام 2017 بعودة اللاجئين والنازحين السوريين، وطلبها في ذلك الوقت أن يدعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة عملية العودة هذه، فضلا عن تهيئة البيئة المناسبة وتوفير الخدمات

الأساسية للعائدين – وهو نداء سعت حكومات بعض البلدان إلى عرقلته بممارسة حق النقض على إعادة الإعمار وفرض شروط غير عادلة ومسيّسة على العمل الإنساني والإنمائي في بلدي.

ونتطلع إلى مشاركة الدول التي تؤمن بالقانون الدولي وتتقيد به وبأحكام ميثاق الأمم المتحدة في هذا المؤتمر. ونتطلع إلى دعمها لجهود الدولة السورية وحلفائها بهدف تحسين الوضع الإنساني وسبل العيش وتقديم الدعم لتسهيل عودة السوريين إلى وطنهم وقراهم ومنازلهم بطريقة كريمة وآمنة.

ويجدد بلدي مطالبته بإنهاء الوجود غير الشرعي لقوات الاحتلال الأمريكية في أراضيه ووقف الدعم الذي تقدمه للإرهابيين والميليشيات الانفصالية والكيانات المصطنعة غير الشرعية، ووقف سرقة النفط والغاز والمحاصيل الزراعية السورية، وما يتصل بذلك من جرائم بهدف حرمان الدولة السورية من مواردها الأساسية، بما يؤدي إلى إطالة أمد معاناة السوريين وعرقلة الحل السياسي.

وما برحت الحكومة السورية تشارك دائما في العملية السياسية. وشاركنا علنا في المحادثات التي جرت في جنيف وفي المشاورات التي عقدت في موسكو وفي الاجتماعات المعقودة في أستانا. وأيدنا نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، بما في ذلك تشكيل لجنة لمناقشة الدستور. وأجرينا محادثات جادة وبناءة مع المبعوث الخاص إلى سوريا في الفترة التي سبقت تشكيل اللجنة الدستورية وعقدها في جنيف. ونأمل أن تنجح اللجنة في عملها.

بيد أنه لا يمكن تحقيق النجاح إلا إذا لم يكن هناك أي تدخل خارجي في عملها من جانب أي طرف على الإطلاق. وقد ظلت اللجنة مستقلة منذ بداية عملها. ويتعين على اللجنة أن تحدد أساليب عملها وتوصياتها. ويجب أن تكون العملية برمتها بقيادة سورية وملكية سورية من بدايتها إلى نهايتها. وإن للسوريين وحدهم الحق في تحديد مستقبل بلدهم.

وقد زار المبعوث الخاص السيد غير بيدرسون دمشق قبل يومين وعقد اجتماعات مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين، فضلا عن الرئيس المشارك للجانب الوطني في أعمال اللجنة الدستورية. وفي حين تكلم السيد بيدرسن عن انطباعاته عن هذه الاجتماعات، أود أن أؤكد أن الجانب السوري يشدد على أهمية نجاح أعمال اللجنة وأن ذلك يتطلب احترام قواعد إجراءاتها التي تم الاتفاق عليها، بما في ذلك عدم السماح بأي تدخل أو ضغط خارجي لعرقلة أعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، لن تفيد محاولات بعض البلدان لوضع جداول زمنية غير مقبولة العمل المسؤول الذي تؤديه اللجنة، لا سيما وأنه يتعلق بحاضر سوريا ومستقبلها.

ونكرر القول لمن لا يرغبون في أن تحرز اللجنة تقدما في أعمالها أن اللجنة هي التي تملك زمام أمرها وأنها هي التي تعتمد المقترحات التي تتوصل إليها من خلال المناقشات التي تجسد إرادة السوريين، وأن السوريين وحدهم – ولا نرى بديلا لمداولات اللجنة الدستورية في جميع مراحلها تحت القيادة السورية وملكيتها – لأن الشعب السوري هو الوحيد المعني بتحديد مستقبل بلده.

وكلما استمعت إلى زملائي الغربيين في هذه الاجتماعات، كلما اقتنعت بأن العبث الذي تنطوي عليه خطاباتهم والنفاق في تفسيراتهم والارتباك في السياسات الخاطئة لبلدانهم تجاه بلدي، كل ذلك يجعل من الضروري إدراج الطبيب النفسي فرويد في قائمة مقدمي الإحاطات. وربما يساعدنا ذلك في تشخيص حالة الفصام في بياناتهم وعدم واقعية تحليلهم السياسي.

وقلنا ذلك مرارا وتكرارا: لا يمكن للخصـــم أبدا أن يكون قاضـــيا كما لا يمكن لمن يتعمد إشـــعال الحرائق أن يكون رجل الإطفاء. وآخر ما يمكن للمرء أن يفكر فيه الإساءة إلى الزعيم الوطني العظيم نيلسون مانديلا بعد الانتصـــار على جريمة الفصـــل العنصـــري في جنوب افريقيا باســـتغلال نزاهته الأخلاقية لخدمة هدف غير أخلاقي وغير قانوني مثل تجويع الناس وحرمانهم من الغذاء والدواء والتنمية وإعادة الإعمار.

## المرفق التاسع عشر

## بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينرلي أوغلو

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك والمبعوث الخاص بيدرسن على إحاطتيهما.

منذ الجلسة السابقة المعقودة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (انظر S/2020/915) ازداد عدد الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الشمال الغربي زيادة كبيرة. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن أكثر من 13 في المائة من حالات الإصابة الحالية من بين العاملين في المجال الطبي وأن 7,5 في المائة من الحالات الأخرى بين العمال العاملين في القطاع الصحي. وتبرر هذه الأرقام شواغلنا إزاء نقص معدات الوقاية بين الأطباء والممرضين. وتأتي الزيادة في الحالات المؤكدة مع زيادة في القدرة على إجراء الاختبارات، حيث دخل الخدمة مختبران إضافيان في جرابلس وعفرين، ليصل المجموع في الشمال الغربي إلى ثلاثة مختبرات.

وأدى الهجوم العسكري العشوائي الذي شنه النظام إلى تشريد مئات الآلاف من المدنيين وحشر الملايين في منطقة ضيقة بمحاذاة حدودنا. ونظراً للكثافة السكانية العالية في جميع أنحاء المنطقة، فإن أحد الأسباب الرئيسية للزيادة في حالات كوفيد-19 لا يزال يتمثل في صعوبة العزل الجسدي. وليس من المستغرب أن يكون نصف الحالات المكتشفة في شمال حلب.

وقد حدّ عدم تجديد مجلس الأمن للإذن باستخدام معبر باب السلام من العمليات الإنسانية عبر الحدود. وبسبب القرار 2533 (2020)، فقدنا الطريق الأقصر والأكثر فعالية وخضوعا للرصد للوصول إلى 1,3 مليون شخص في شمال حلب. وأدى ذلك إلى زيادة تدهور الحالة الصحية. وللأسف، سنشهد زيادات أخرى في عدد الحالات بين السكان في هذه المنطقة بالذات. وأكرر دعوتنا لمجلس الأمن بأن ينظر فوراً في إعادة الإذن باستخدام معبر باب السلام ضمن آلية عبور الحدود.

وأكدنا قبل أسبوعين، في اليوم الدولي للطفلة، ضرورة تمكين الفتيات واحتفلنا بقوة الشابات في جميع أنحاء العالم. ولا تزال النساء والفتيات في سورية، والأطفال بصفة عامة، أسرى رعب لا نهاية له في ظل حكم النظام القاتل والمنظمات الإرهابية. ويعيش في الشمال الغربي ما يقرب من 1,5 مليون شخص، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال، في أكثر من 100 1 مخيم في ظروف بالغة الصعوبة. وبما أن فصل الشتاء بات وشيكاً، ينبغي أن تكون أولويتنا توفير المأوى لهؤلاء الناس وتلبية احتياجاتهم الأساسية. ونتوقع من المانحين أن يولوا اهتماماً للحالة الإنسانية الخطيرة على أرض الواقع وأن يرسلوا مساهمات إضافية.

ويجب أن نركز أيضاً على الحالة المتدهورة في مخيم الهول، حيث لا يزال 000 40 طفل من أكثر من 60 بلداً يعانون في ظروف مؤسفة. إن هناك حاجة ماسة إلى حلول طويلة الأجل. ومن حق هؤلاء الأطفال، شأنهم شأن جميع الأطفال المتضررين من النزاعات، الحصول على الحماية بما في ذلك من خلال لم شمل الأسر وإعادتهم إلى أوطانهم.

وفي ظل الأثر المضاعف لكوفيد-19 فيما يتعلق بالوضع الإنساني، ينبغي أن يكون الحصول على المياه الآمنة أولوية في جميع أنحاء سورية. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن 57 في المائة فقط من محطات المياه في الشمال الغربي تعمل وأن 80 في المائة منها فقط تقوم بتعقيم المياه.

وفي منطقة الباب، حيث تم اكتشاف 30 في المائة من حالات كوفيد-19 في المنطقة، تأثر مئات الآلاف من الأشخاص جراء انقطاع المياه من محطة الضخ منذ شباط/فبراير 2017. ويُبرز الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/1031) أن السكان يعتمدون منذ ذلك الحين على مصادر بديلة غير كافية وغير آمنة.

أما بالنسبة لمحطة مياه علوك في الشمال الشرقي، فإني أود أن أكرر مرة أخرى أن استمرارية عمل المحطة تعتمد على إمدادات الطاقة الكهربائية دون انقطاع. ويتحمل السكان المحليون وطأة التعطيل المتعمد والمتكرر للخطوط الكهربائية من قبل منظمة "حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية" الإرهابية منذ العام الماضي. ولا يزال الإمداد بالطاقة الكهربائية للمنطقة لا يكفي سوى 29 في المائة من حاجتها الفعلية.

وفي الوقت الذي نبذل فيه أقصى جهد ممكن للاستجابة للعواقب الإنسانية للأزمة السورية، فإننا نواصل مساعينا أيضاً من أجل إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015)؛ بما يكفل المحافظة على الهدوء في الميدان؛ وتمكين عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم بشكل طوعي وآمن وكريم؛ وحرمان حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وداعش من الملاذ الآمن والقضاء على المنظمات الإرهابية في سورية.

وقد اضطلعت تركيا، بوصفها أحد ضامني اتفاق أستانا، بدور رئيسي في إنشاء اللجنة الدستورية وهي تدعم عملها بكل إخلاص. ونعرب عن بالغ تقديرنا للدور التيسيري الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن ونواصل تشجيع المعارضة على العمل بصورة بناءة مع اللجنة. وينبغي عقد الجولة المقبلة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ونكرر دعوتنا إلى التعجيل بعمل اللجنة بطريقة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

ولا تزال تركيا ملتزمة التزاماً تاماً بضمان وقف دائم لإطلاق النار في إدلب. إن الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب أمر ضروري لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق والتمكين من عودة النازحين داخلياً والدفع قدماً بعملية سياسية جوهرية وموجهة نحو تحقيق النتائج. ونحن نتخذ التدابير العسكرية اللازمة للحفاظ على الهدوء في الميدان. وينبغي تجنب انتهاكات وقف إطلاق النار والأعمال الاستفزازية التي تضر بالهدوء النسبي.

إن منظمة "حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب" الإرهابية هي إحدى العقبات الرئيسية أمام الاستقرار والسلام في سورية. وتشكل المنظمة تهديداً خطيراً لسلامة الأراضي السورية والأمن القومي لتركيا. وسيواصل بلدي الوقوف بحزم ضد محاولات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب لاكتساب الشرعية تحت ستار ما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية"، وكذلك ضد جهوده الرامية إلى توطيد سلطته في جميع أنحاء الشمال الشرقي عن طريق القمع والحوافز الاقتصادية.

وخلال الأشهر الـ 12 الماضية وحدها، نفذ حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أكثر من 250 هجوماً إرهابياً، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين السوريين. وكان الهجوم الإرهابي الذي

وقع في منطقة الباب في 6 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أودى بحياة أكثر من 20 مدنياً، أحد أوضح الأمثلة على الحملة المتعطشة للدماء التي تشنها المنظمة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتاً بعد الآن في وجه هذه الهجمات الإرهابية الوقحة ضد المدنيين.

ويواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب محاولاته للتسلل إلى المناطق التي طهرتها تركيا من الإرهابيين. وتذهب المنظمة الإرهابية إلى حد الإفراج عن معتقلي داعش عندما يخدم ذلك مصالحها. كما أنها تتخذ خطوات نحو اغتصاب الموارد الطبيعية لسورية، بالدخول في ما تسمى عقود نفطية مع أطراف ثالثة.

إننا سنواصل كفاحنا الحازم ضد جميع الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وداعش، التي تستهدف أمن واستقرار تركيا وسورية.

وهناك طريق واضح إلى الأمام للتوصل إلى حل سياسي حقيقي، يكفل تنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015). وأود أن أذكّر بصيغة القرار 2254 (2015): تسوية سياسية عن طريق التفاوض؛ وانتخابات تجري تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة جميع السوريين داخل البلد وخارجه، مع وضع دستور جديد.

إن تركيا، بوصفها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم، هي الآن موطن لـ 20 في المائة من سكان سورية قبل الحرب. وهؤلاء الناس هم الذين سيعيدون بناء بلدهم على أمل تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال المقبلة.

وتحقيقاً لهذا الهدف، تواصل تركيا الحوار مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبلدان المجاورة على حد سواء، مسترشدة بمبدأ العودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين إلى بلدهم. إن المبادرات الأحادية الجانب التي تهمل هذه المبادئ وتستبعد الجهات الفاعلة الرئيسية والسوريين ليس لها مصداقية سوى محاولة دعم مخططات النظام لقمع التطلعات المشروعة للشعب السوري.

ونؤكد مرة أخرى دعمنا الثابت والمبدئي لتطلعات الشعب السوري للعيش بكرامة، وتصميمنا على مواصلة بذل قصارى جهدنا من أجل رفاهه. أما فيما يتعلق بالملاحظات الواهية التي أدلى بها ممثل النظام الوقح، فهذه ليست سوى جهود عقيمة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن سجل النظام الموثق جيداً في الجرائم ضد الإنسانية وأعماله الوحشية ضد الشعب السوري وتدميره الهائل في سورية. إنه ليس ممثلاً شرعياً للشعب السوري، لذا فهو غير جدير بردي عليه.